

## المراسلات المتعلقة بالأمور المالية لولاية الحجاز

في سجل العينيات رقم ٨٧٣

(١٢٨٩ - ١٢٩٠هـ / ١٨٧٢ - ١٨٧٣م)

د. سهيل صابان

قسم التاريخ - كلية الآداب

جامعة الملك سعود

## مستخلص البحث

يتناول البحث مجموعة من المراسلات الخاصة بالأوضاع المالية في ولاية الحجاز في فترة سنتين (١٢٨٩ - ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٢ - ١٨٧٣ م). ومن خلالها يتبين موقف الدولة العثمانية من منطقة الحجاز بعامة، ومكة المكرمة والمدينة المنورة بخاصة؛ ولاسيما في توضيح مدى استجابة الحكومة لتوفير الأموال لها. وقد تنوعت تلك المراسلات ما بين موارد الحجاز المالية التي كانت محصورة في تحصيل الزكاة من القبائل القاطنة فيها وواردات جمارك جدة، وبين مصروفات الحجاز الكثيرة التي كانت بحاجة ماسة إلى الدعم المباشر من الحكومة المركزية في إسطنبول بإضافة مبالغ مالية زائدة عما تقرر لميزانية الحجاز، سواء بإرسال الأموال منها مباشرة إلى الحجاز، أو بتكليف الولايات المجاورة بتوفير حاجيات هذه البقعة المباركة من الغلال والأموال النقدية.

## Abstract

This paper deals with a collection of correspondence about the financial situations in the Hejaz willayat ( state), during the period ( 1289-1290 H/ 1872=1873). Through that, we can see the attitude of the Ottoman state towards the Hejaz region in general and Makkah and Madinah in specific, especially the response of the government in providing the money. These correspondence was diversified between the Hejaz financial revenues i.e. the Zakat, the revenues of Jeddah customs, the heavy expenditures of Hejaz, which was in dire need of direct support from the central government in Istanbul to provide them with more money than the prescribed in the budget, either by sending it directly or asking the neighboring states to provide the needs of the holy land.

تهديد<sup>(١)</sup>

بما أن الاقتصاد عصب الحياة، فقد كان جديراً بالاهتمام به من الدولة العثمانية، نظراً لتأثيره المباشر على الأوضاع العامة للبلد، من جهة، وعلى المعاملات التجارية وانعكاساتها - الإيجابية أو السلبية - من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن منطقة الحجاز<sup>(٢)</sup> كان لها وضع استثنائي في الاقتصاد العثماني، من حيث إعفاء أهالي الحرمين الشريفين من الضرائب<sup>(٣)</sup> المفروضة على غيرهم من سكان ولايات الدولة العثمانية؛ إلا أن البضائع التي كانت تدخل إلى موانئ المنطقة، كانت عليها رسوم

(١) أشكر سعادة الزميلين الكريمين: الأستاذ الدكتور عويضة بن متيريك الجهني، والدكتور عبد الله بن محمد المطوع على تكرمهما بقراءة هذا البحث وإبدائهما ملاحظات قيمة عليه.

(٢) الحجاز: أصبح ولاية عثمانية منذ أن انضم إلى الدولة العثمانية عام (٩٢٣هـ/١٥١٧م). وكان الحكم العثماني فيها مباشراً، يتم تعيين الولاة عليها من إستانبول، ولم تتفك عن الدولة العثمانية إلا في عهد الإمام سعود بن عبد العزيز ولمدة ثمان سنوات. ثم انفصلت عن الدولة العثمانية نهائياً بعد إعلان الشريف حسين بن علي ثورته على الأتراك (عام ١٣٣٤هـ/١٩١٦م). وخرج آخر معقل للعثمانيين في منطقة الحجاز وهو المدينة المنورة في (بدايات سنة ١٩١٩م/١٣٣٧هـ). وتضم ولاية الحجاز بشكل أساس إمارة مكة المكرمة ومحافظة المدينة المنورة وسنجد جدة. كما تضم العديد من الأقضية مثل القنفذة والليث وينبع وبلدنا الطائف ورايح، إضافة إلى البلدات الأخرى التي تحول بعضها إلى أقضية فيما بعد. ويصعب تحديد تلك البلدات التابعة لولاية الحجاز طيلة العهد العثماني. فقد كانت بعض البلدات والأقضية تضاف إلى الحجاز في وقت من الأوقات ثم تفصل عنها؛ لأسباب إدارية أو سياسية. مثل العقبة التي فصلت عن ولاية سوريا وأضيفت إلى محافظة المدينة المنورة (في ١١ إبريل ١٣٢٦ رومي/ ١٤ ربيع الثاني ١٣٢٨هـ/ ٢٤/٤/١٩١٠م). وكان المقر الدائم لولاية الحجاز مكة المكرمة، والمقر الصيفي المؤقت هو الطائف. سالنامه ولاية الحجاز. مكة المكرمة: مطبعة الولاية: ١ (١٣٠١هـ). ص ٨٣، ١٣٥، ١٣٩؛ ع ٣ (١٣٠٥هـ). ص ١٠٧؛ الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI.61-2/24

(٣) شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني في ضوء الوثائق التركية العثمانية/ محمد عبد اللطيف هريدي. - القاهرة: دار الزهراء، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ص ٣٤

جمركية، كما أن الموظفين العاملين في مختلف القطاعات الحكومية – الإدارية والعسكرية – كانوا يتعاملون من حيث قبض رواتبهم وصرفها على حوائجهم الآنية بالنقود المتداولة في المنطقة. إضافة إلى أن الحملات العسكرية التي كانت ترسل بين فترة وأخرى كانت تحتاج إلى مصروفات باهظة، ومثل ذلك بناء الدوائر الحكومية وترميمها، وإقامة المباني العسكرية والقلع والأبراج، وغير ذلك من الأعمال التي كانت متوقفة على توفير المال اللازم لإنشائها، وكذلك نقل المؤن والمواد الغذائية والعسكرية من الموانئ إلى مختلف المدن الحجازية؛ إذ إن رفع أسعار النقود وخفضها، واستعمال عملة دون غيرها، وعدم تحصيل الرسوم المتنوعة في وقتها، وتأخير دفع المخصصات المالية للموظفين وشيوخ القبائل وغيرهم من أصحاب المخصصات، كان يؤثر كل ذلك تأثيراً مباشراً على الأوضاع المالية للولاية. ومما يجدر ذكره هنا أن القبائل التي كانت تدفع زكاتها من العشر الشرعي إلى الدولة<sup>(١)</sup>، كانت تعدّ قبائل موالية لها، خاضعة لحكمها. وهذه الأموال التي كانت تجنيها الدولة ارتبطت بالوضع المالي للمنطقة، وبالتالي كان لها تأثيرها على سياسة الدولة تجاه تلك القبائل<sup>(٢)</sup>. ومن المعروف أن الدولة العثمانية كانت قد استتشت شباب الحجاز ممن وصل إلى سن التجنيد من الخدمة العسكرية، في الوقت الذي ألزمت الشباب في غيرها من

(١) اتضح للباحث من خلال جباية الحكومة للزكاة من القبائل القاطنة في الحجاز أن الإغناء من الضرائب كان مقتصرًا على سكان المدن الحجازية.

(٢) بعض المسائل المالية للجزيرة العربية من خلال وثائق عثمانية/سهيل صابان. - **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. - س ١٠، ع ١٤ (المحرم - جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ/مارس - أغسطس ٢٠٠٤م). ص

الولايات بتلك الخدمة الإجبارية<sup>(١)</sup>. والسبب في ذلك كما هو معروف لدى الباحثين مكانة تلك البقعة المقدسة لدى الباب العالي كما هي عند المسلمين كافة.

وكان توفير مخصصات الحجاز النقدية يتم من خزانة الدولة العثمانية في إستانبول والمخصصات العينية من القمح والغلال من مصر<sup>(٢)</sup>، كما كان يتم سد النقص الذي يحصل فيها من الولايات المجاورة للحجاز. وكذلك الأموال الكثيرة المرسلة سنوياً في موسم الحج مع الصرة إلى الحجاز. لكن على الرغم من كل تلك المخصصات والأموال فإن خزانة الحجاز كانت تتعرض بين الفينة والأخرى لضائقة مالية، تختلف شدتها حسب الظروف والأوضاع العامة للحجاز، كما كانت الظروف العامة والأوضاع الطارئة التي تمر بالدولة العثمانية ذاتها تؤثر سلباً على توفير تلك المخصصات، على الرغم من أن المخصصات الوقفية كانت ترسل في وقتها من كل سنة دون أن تؤثر فيها تلك الظروف.

### دفاتر العينية

هو نوع من تصنيفات الأرشفة العثماني بإستانبول، ضمن تصنيف غرفة الباب العالي. ويعني عين المراسلات، أي نسخة منها والتي صدرت من الباب العالي إلى مختلف ولايات الدولة ومتصرفياتها، وكذلك إلى مختلف

(١) الأرشفة العثماني، تصنيف DH.I.UM.E-4/17

(٢) فقد وصلت المخصصات العينية من الغلال المرسلة من مصر سنوياً إلى مكة المكرمة إثني عشر ألف أردب، وإلى المدينة المنورة ثمانية آلاف أردب، وذلك في عام (١٣٠١هـ/١٨٨٤م). شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني في ضوء الوثائق التركية العثمانية. مرجع سابق. ص ١٥٤. (نقلاً عن: سالنامه ولاية الحجاز. مكة المكرمة: مطبعة الولاية: ع ٣ (١٣٠٥هـ). ص ١١١ - ١٢).

الوزارات والدوائر الحكومية في إستانبول. مثل المعاملات الحكومية في الوقت الراهن، التي تحفظ نسخة منها في الأرشيف؛ للرجوع إليها في وقت الحاجة. وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٢٢٧هـ وحتى عام ١٣١٣هـ (١٨١٢ - ١٨٩٥م)<sup>(١)</sup>. وعدد هذه الدفاتر في الأرشيف ١٧١٧ دفترًا. تضم المراسلات إلى كافة ولايات الدولة. وما يتعلق منها بولايات الجزيرة العربية بشكل مكثف تقع في خمسة وعشرين دفترًا<sup>(٢)</sup>. أما غيرها من الدفاتر فقد تضم بعض المراسلات المتعلقة بإحدى ولايات الجزيرة العربية، لكن عددها قليل بالمقارنة بالعدد الكثير من المراسلات التي حوته الدفاتر الخاصة بالحجاز بشكل خاص وولايات الجزيرة العربية الأخرى بشكل عام.

### مشكلة الدراسة

ما زالت الدراسات التي تناولت الأوضاع المالية لولاية الحجاز قليلة، وتحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل في ضوء الوثائق العثمانية الجديدة. ولا سيما السجلات المالية وسجلات الأوقاف والمراسلات المتبادلة بين الولاية وبين الباب العالي المصنفة تحت العديد من التصنيفات، والتي توضح السياسة العثمانية المتبعة مع الحجاز من جهة، والأوضاع المالية للدولة العثمانية من جهة ثانية، ومدى تأثير تلك الأوضاع على توفير الباب العالي لحاجيات الحجاز المالية من جهة ثالثة. كما أن دفاتر الصرة التي تعدّ بالآلاف تضم

(١) مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز/سهيل صابان. - جدة: مؤسسة الفرقان للتراث

الإسلامي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٣. ص ١٢

(٢) للاطلاع على أرقام تلك الدفاتر في الأرشيف انظر المرجع السابق. ص ١٥

معلومات مالية كثيرة، تتعلق بالحجاز، وذلك من بدايات القرن الحادي عشر الهجري/أواخر السادس عشر الميلادي وحتى أواخر العهد العثماني بالجزيرة العربية في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي.

والحقيقة أن الاطلاع على الأوضاع المالية للمنطقة، والتعرف على أنواع المسكوكات وقيمتها الشرائية فيها، ومواردها المالية ومصرفاتها، ومدى تمكن الحكومة من تحصيل الرسوم المقررة سوف يوضح الأبعاد السياسية والاجتماعية لبعض أحداثها التاريخية. فتأخير وصول الأموال المخصصة لميزانية الحجاز من مصر عدة أشهر<sup>(١)</sup>، كان كفيلاً بتخفيض سعر العملة؛ إذ إن عدم وجود قدرة شرائية لدى الموظف الحكومي يؤدي إلى استدانتها لما يحتاج إليه في حوائجه الآنية<sup>(٢)</sup>. وعدم دفع مخصصات العريان في زمنها المحدد، يؤدي إلى قيامهم بتمرد في وجه الدولة<sup>(٣)</sup>. وارتفاع الرسم الجمركي على البضائع الواردة من الخارج إلى جمارك جدة، وإن كان يؤدي إلى ارتفاع في واردات الجمارك<sup>(٤)</sup>؛ إلا أنه يجلب معه رفعا لأسعار تلك البضائع أيضاً. يضاف إلى ذلك أن التعرف بواردات الموانئ الجمركية، وأوجه صرفها سوف يوضح دور تلك الموانئ الإيجابي في انتعاش اقتصاد المنطقة، وكيفية الاستفادة من تلك الواردات، كما يسمح في الوقت ذاته بإجراء مقارنة بين تلك الواردات في فترة معينة، والفترة التي سبقتها. والضغط على القبائل من أصحاب الإبل الجمالة بقبول السعر المقترح من

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MES.MUH. 2433

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MEC.VALA 9047

(٣) من ذلك المعروض الذي قدمه والي جدة (في ٤ شوال ١٢٧٤هـ) بشأن التمرد الذي قام به العريان في

الحجاز، بسبب عدم دفع مخصصاتهم المالية. الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.NZD.256/23

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MES.MUH. 2433

الحكومة، يؤدي إلى رفضهم لنقل البضائع الحكومية، وبالتالي يؤدي إلى رفع أجور النقل والتنقل بين مختلف المدن والموانئ الحجازية.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نماذج من المراسلات الخاصة بالأمور المالية في الحجاز من واقع ما ورد في دفتر العيّنات رقم ٨٧٣ في الفترة التي يغطيها الدفتر: (١٢٨٣ - ١٢٩١ هـ / ١٨٦٦ - ١٨٧٥ م)، مع الاستفادة من دفاتر العيّنات الأخرى والوثائق المنشورة في مختلف تصنيفات الأرشفة العثمانية في توثيق تلك المراسلات وتأكيدهما. والسبب الذي دفع الباحث إلى اختيار هذا الموضوع، كون هذا الدفتر تناول العديد من الأمور المالية الخاصة بالحجاز. وقد تنوعت تلك المسائل المالية التي جرت بشأنها المراسلات بينها وبين الباب العالي. إذ إن كل مراسلة من تلك المراسلات في حقيقة الأمر موضوع قائم بذاته، لعلها تفتح باباً جديداً للبحث، وتدفع المتخصصين إلى دراستها وشرح أبعادها.

والتاريخ المحدد لهذه الدراسة هو تاريخ بداية الدفتر ونهايته. وهذه الفترة مهمة في تاريخ الدولة العثمانية بعامّة والجزيرة العربية بخاصة؛ للعديد من الأسباب: منها: صدور قانون الولايات (عام ١٢٧١ هـ / ١٨٦٤ م)<sup>(١)</sup>، وقيام حملتين عسكريتين: الحملة العثمانية على الأحساء المعروفة بحملة مدحت باشا (عام ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م) والحملة العثمانية على اليمن (عام ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م)، والضائقة المالية التي ظهرت في الدولة، سواء بسبب

(١) قانون الولايات صدر في عهد السلطان عبد العزيز، وكان الهدف منه تغيير نظام التشكيلات الإدارية في الأيالات والسناجق، وتقوية الحكم المركزي. وبناءً على ذلك فقد ألغي نظام الأيالة وجرى تقسيم الدولة إلى سبع وعشرين ولاية بعد أن كانت ٣٩. وقد اتخذت ولاية طونا مثلاً نموذجياً عام (١٨٦٣ م)، وطبق هذا في سائر الولايات العثمانية عام (١٨٩٤ م). ومن أهم أهداف صدور قانون الولايات الرغبة الشديدة في منع تدخل القوى العظمى في مقدرات الدولة العثمانية، ولا سيما بعد الأحداث الدامية التي شهدتها لبنان عام (١٨٦٠ م) والتي وقعت بين المارونيين المحميين من فرنسا والدروز المحميين من بريطانيا. ولتفصيلات هذا النظام انظر:

Vilayet Nizamnamesinin Basra'da Tatbiki Meselesi (1864-1876)/Maced Mohammed Binzouba.- Istanbul: Ist.Unv. (Yukse Lisans tezi), 2009. p,60-67



المصروفات الزائدة للسلطان العثماني عبد العزيز (١٢٧٧- ١٢٩٣هـ/ ١٨٦١- ١٨٧٦م) أم بسبب ما ورثه من أخيه السلطان عبد المجيد (١٢٥٥- ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩- ١٨٦١م) من ديون أثقلت كاهل الخزينة، وجعلتها تن من وطأتها.

وبداية المراسلات الخاصة بالأمور المالية في هذا الدفتر هي (٧ صفر ١٢٨٩هـ/ ١٥ إبريل ١٨٧٢م). ونهايتها (١٤ رجب ١٢٩٠هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٧٣م). ولم يتم التقيد بالتسلسل التاريخي في هذه الدراسة؛ وإنما التركيز على وحدة الموضوع، وفي داخل كل موضوع تقيد الباحث بالتسلسل التاريخي للمراسلات. والجدير بالذكر أن العناوين الفرعية للموضوعات المطروحة هنا هي من وضع الباحث.

### الأمور المالية لولاية الحجاز في فترة البحث

الفترة التي يتناولها دفتر العينيات رقم ٨٧٣ تبدأ من تاريخ (١٣ محرم ١٢٨٣هـ/ ٢٨ مايو ١٨٦٦م)، وتنتهي في (٢٩ ذي الحجة ١٢٩١هـ/ ٦ فبراير ١٨٧٥م)، كما سبق. وهي الفترة ذاتها التي تناولها دفتر العينيات رقم ٨٧١<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أن مراسلات الحجاز دونت في وقت واحد في سجلين إثنيين أو أكثر.

وقد شهدت هذه الفترة مجموعة من الأحداث العسكرية في الحجاز ونجد<sup>(٢)</sup> وعسير واليمن<sup>(٣)</sup>، كما سبق. وكل تلك الأعمال كانت تحتاج إلى دعم مالي ضخم من الدولة؛ حتى تنجح في سياستها الرامية؛ لتوفير الأمن

(١) وتبدأ أولى المراسلات فيه من (غرة المحرم ١٢٨٣هـ/ ١٥ مايو ١٨٦٦م) وينتهي آخرها في (٤ جمادى الآخرة ١٢٩١هـ/ ١٨ تموز ١٨٧٤م). مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز. مرجع سابق. ص ٢٣، ٣٧٥

(٢) قامت حملة مدحت باشا على الأحساء في هذه الفترة: ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م. ويزخر الأرشيف العثماني بمجموعة من التقارير والتعليمات الخاصة بالحملة. انظر على سبيل المثال: الأرشيف العثماني، تصنيف. I.DH.44002, 44142, 44583, 44794, 44930

(٣) قامت حملة عثمانية على اليمن بقيادة محمد رديف باشا ونائبه أحمد مختار باشا في هذه الفترة أيضاً: ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م. تجزئة اليمن: النزاع البريطاني العثماني في جنوب اليمن: ١٧٨٢ - ١٨٧٣م (١٢٨٩ - ١٢٩٠هـ)/عبد الرحمن بن راشد الشملان. - الرياض: الجمعية التاريخية السعودية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. ص ٦٣

واستتباه وإثبات وجود الحكم العثماني في كل تلك المناطق البعيدة عن العاصمة المركزية للدولة: إستانبول. يضاف إلى ذلك المخصصات السنوية لميزانية الحجاز، وما تشهده المنطقة من تمرد القبائل بين الفينة والأخرى؛ لأسباب عديدة. منها تأخر تأدية مخصصات تلك القبائل من الدولة<sup>(١)</sup>.

ومن خلال المراسلات التي ضمها الدفتر الموجود بين يدي الباحث إضافة إلى الوثائق الأخرى المحفوظة في الأرشيف العثماني، يستطيع الباحث أن يلم بمدى استجابة الباب العالي لمطالب خزينة الحجاز<sup>(٢)</sup>، وما هي الأموال التي وفرها الباب العالي من الولايات المجاورة لولاية الحجاز: بغداد، وسوريا، والبصرة ومصر؟ هل كانت تلك الأموال تسد النقص الذي يطرأ في موازنة الحجاز بين الفينة والأخرى أم أن الأمر كان أكبر من ذلك؟ وهل كانت الولايات المعنية تستجيب لطلبات الباب العالي أم أنها تعجز عن الوفاء بها، أو تنهرب منها؟

ويمكن تقسيم الموضوعات التي ضمها الدفتر على النحو الآتي:

- (١) ذكر عبد الرحمن إلياس باشا في التقرير المشترك الذي قدمه مع وكيل الأمير ابن رشيد في إستانبول رشيد بن ناصر باشا إلى الباب العالي في (١٢ ذي القعدة ١٣٢٦هـ/ ٥ ديسمبر ١٩٠٨م) أن الأسباب التي دفعت القبائل الحجازية للتمرد في وجه الدولة هي ثلاثة: ١ - انتشار الجهل فيما بين أفرادها وعدم فهمهم للتصرف مع الحكم بموجب كتاب الله وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم، ٢ - ورود الأسلحة الجديدة إلى الجزيرة العربية، ٣ - استخدام موظفي الدولة في المنطقة لوظائفهم على الوجه السيء. الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI.18/2-32
- (٢) خزينة الحجاز: الميزانية الخاصة بولاية الحجاز ضمن الموازنة المالية العامة للدولة العثمانية. ولتقديم فكرة عن أوجه الصرف والواردات لعام واحد مقارب لفترة البحث، وهو عام (١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م) فقد أوردت سالنامة الحجاز الواردات على النحو الآتي: ٣٠٠٠٠٠٠٠ قروشاً رسوم الاحتسابية، ٤٠٠٠٠٠٠ رسوم القنطارية، ٨٠٠٠٠٠ رسوم الأسماك، ٩٩٧٧٨٩ رسوم التخريجية، ١٣٧٤٤٥ رسم الأعشار، ٢٢٠٩٢ الواردات المختلفة، ٣٩٠٠٠٠ الحمالية، ٤٧١٤٠ رسم الميناء، ٣٠٠٨٣ ر ١٦٤٠٠ قروش عثمانية. أما المصروفات فقد قسمت إلى تسعة أقسام هي: التعليم، الصحة، الجيش، أفراد البحرية، أفراد الأمن، البريد والبرقية، العدل والمالية والمصروفات الداخلية. ومجموعها بلغ ٣٨٦٩٩٠٠٠ قروشاً. سالنامة ولاية الحجاز. ع ٣ (١٣٠٥هـ). ص ٢٤٠ - ٢٤٢ وقد ضمت الصفحات ٢٤٥ - ٢٤٧ من السالنامة المصروفات والواردات الأخرى بشكل مفصل.

١ - قبول السكة العثمانية الخالصة في جمارك جدة واليمن<sup>(١)</sup>

فقد أفاد الباب العالي في خطابه المرسل إلى ولاية اليمن في (٧ صفر ١٢٨٩هـ/ ١٥ إبريل ١٨٧٢م) عطفاً على خطابها، بشأن "عدم قبول الريال"<sup>(٢)</sup> في اليمن وكذلك في رسوم جمارك جدة، وقبول السكة العثمانية الخالصة<sup>(٣)</sup> وحدها، بأنه جرى الاتصال بأمانة الرسوم<sup>(٤)</sup>، التي ذكرت أن استعمال السكة العثمانية الخالصة في الجمارك من مقتضيات القواعد الأساسية، مشيرة إلى أن قبول بعض العملات الأجنبية في بعض الأحيان مبني فقط لتيسير المعاملات التجارية. وأنه بناءً على ذلك فإن استيفاء رسوم الجمارك في جدة بالعملة العثمانية الخالصة، إن لم يؤدي إلى بعض المشكلات

(١) حوى الأرشيف العثماني معلومات كثيرة عن المسكوكات المتداولة في تلك الفترة، ومراسلات كثيرة إلى مختلف الولايات العثمانية بشأن العمل على مكافحة التزوير، وكذلك العمل على المحافظة على قيمة السكة الخالصة. الأرشيف العثماني، تصنيف

HR.TO.203/21, 203/32, 203/63, 450/4

(٢) الريال: العملة المستخدمة آنذاك. وهو الريال المجيدي الفضي الذي سك في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١م). كان يساوي خمس الذهب العثماني وعشرين قروشاً. وقد ضرب عام (١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م) بعد صدور قرار في تصحيح المسكوكات العثمانية. وقد سك بعد هذا القرار أيضاً فئة العشرة قروش وسمي نصف مجيدي، والخمسة قروش وسمي ربع مجيدي، والقروش والقرش الواحد. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية/سهيل صابان. - الرياض مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م. ص ٢٠٢ - ٢٠٣

هذا وقد أبانت بعض الوثائق عن تفاوت سعر الريال المجيدي من فترة لأخرى؛ حيث أفادت وثيقة مدونة في (٧ محرم ١٢٦٦هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٤٩م) أن الريال إذا استقر سعره كان يساوي ثلاثة وعشرين قروشاً، وأنه في عهد الوالي عثمان باشا (وهو أول الولاة العثمانيين على الحجاز بعد خروج الحكم المصري منه عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م؛ حيث عين عثمان تاتار باشا والياً على الحجاز. واستمر حكمه فيه إلى وفاته عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م) كان يصرف بخمسة وعشرين قروشاً، وفي وثيقة مدونة في (٧ رجب ١٣١٠هـ/ ٢٥ يناير ١٨٩٣م) كانت قيمة المجيدي الواحد رسمياً تسعة عشر قروشاً. بينما أفادت وثيقة أخرى مدونة في (١ جمادى الآخرة ١٣١١هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٩٣م) أن قيمته اثنان وثلاثون قروشاً. سالنامه الحجاز ع ١٤. مرجع سابق. ص ٣٦ - ٣٧؛ الأرشيف العثماني، تصنيف I.SD. 2163/10, MVL. 233/2, Y.PRK.UM. 29/2

(٣) هذا القيد يفيد وجود العملة المغشوشة من الريال. وقد ورد التصريح بها في وثيقة مدونة في (١ جمادى الآخرة ١٣١١هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٩٣م) وأشارت إلى أن سعرها في الحجاز ما بين ٣٢ و ٣٧ قروشاً، بينما العملة الخالصة في الفترة ذاتها كانت ما بين ٤٢ و ٤٥ قروشاً. الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.UM. 29/2

(٤) ويسمونها العثمانيون أمانة الرسوم. وهي تابعة لوزارة الرسوم في إسطنبول. وتقوم بتحصيل الضرائب والرسوم المقررة، سواء على البضائع الواردة إلى ميناء جدة، أو الرسوم التي يتم تحصيلها من القبائل أو غير ذلك مما ذكر في الهامش قبل قليل.

للتجار<sup>(١)</sup> ولا يتضررون بها ولا تؤدي في الوقت ذاته إلى توقف الحركة التجارية<sup>(٢)</sup>، فلا بأس بذلك، أي باستعمال العملة العثمانية الخالصة<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - الاختلاس المالي<sup>(٤)</sup> في جمارك جدة<sup>(٥)</sup>

فقد أفادت المراسلة الواردة من الباب العالي إلى ولاية الحجاز في (١٩ شعبان ١٢٨٤هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٦٧م) أنه "بناءً على قيام موظفي الرسوم في جدة بأعمال مخالفة للنظام، فقد أدى ذلك إلى وقوع خسارة كبيرة في ميزانية الدولة، مما تطلب تغيير الموظفين المذكورين، وتعيين موظف؛ للتحقيق مع المذكورين من إستانبول. إلا أنه بناءً على بعد المسافة بين إستانبول والحجاز، ولما تكلفه عملية السفر من مبالغ مالية، فقد رؤي تعيين موظف من جدة؛ لإجراء التحقيق المذكور. وعلى الرغم من عدم اتضاح ما أسفرت عنه عملية التحقيق، إلا أن الغالب في مثل هذه الأوضاع تغيير الموظفين، وتحصيل المبالغ المالية المختلصة منهم، وتعيين موظفين آخرين محلهم"<sup>(٦)</sup>.

(١) لقد رفع تجار جدة محضراً إلى الباب العالي، ذكروا فيه تضررهم من عدم استيفاء المسكوكات لقيمتها الحقيقية. الأرشيف العثماني، تصنيف HR.TO.388/23  
(٢) هذا القيد يفيد - بمفهوم المخالفة - أن استعمال العملة العثمانية الخالصة إذا أدت إلى الضرر، فإنه تستعمل العملات الأجنبية. وقد تعني كذلك استعمال العملة العثمانية المغشوشة التي هي أقل وزناً في قيمتها من العملة الخالصة.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.119

(٤) حوى الأرشيف العثماني مجموعة من الوثائق الخاصة بالاختلاس المالي في جمارك جدة في الفترة المذكورة وما قبلها. منها: A.AMD.15/89. AMKT.MVL.22/23. A.MKT.NZD.351/68

(٥) جمارك جدة من الموضوعات الجديدة بالبحث من واقع الوثائق الكثيرة المحفوظة في الأرشيف العثماني، ولا سيما إدارتها وكيفية طرحها للالتزام، وأنواع البضائع الواردة إليها، وارتباط الجمارك الأخرى في المنطقة بها. مثل جمارك اليمن والمصوع وسواكن، ومخصصات الأشراف والقضاة منها، والتقارير التي كتبها التاجر الروسي قسطنطين زخاروف عن جمارك جدة. من ذلك الأرشيف العثماني، تصنيف

I.MVL.425/18661, 412/17961, 491/22219. A.MKT.NZD.299/22. A.MKT.MVL.112/95.

AMKT.MHM.202/102. A.MKT.UM.292/58. HR.MKT.236/66, 248/51. HR.HMS.ISO.159/37, 159/42, 159/43, 159/44, 164/21

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.26

### ٣ - كيفية نقل الغلال من ميناء جدة إلى مكة المكرمة<sup>(١)</sup>

فقد ذكر الباب العالي في مراسلته إلى ولاية الحجاز في (٢٣ جمادى الثانية ١٢٩٠هـ/ ١٨ أغسطس ١٨٧٣م) عطفاً على خطابها، أنه بناءً على أن صرف مخصصات أهالي مكة المكرمة والمجاورين فيها من حنطة الجارية<sup>(٢)</sup> في جدة، سوف يؤدي إلى صعوبات، فقد سبق أن أرسل إليكم الأمر السلطاني القاضي بنقل تلك المخصصات من جدة إلى مكة المكرمة وتوزيعها فيها. وفي الحقيقة فإن نقل الحنطة المذكورة لا يخلو من بعض المشكلات وتكاليف النقل، ولا سيما بعدما ارتفعت أسعار إيجار الإبل في بعض المواسم. غير أنه إذا تم نقل الحنطة بدءاً من الخامس عشر من ذي الحجة والذي يصادف تاريخ بدء عودة الحجاج، فإن ذلك سيكون أمراً حسناً<sup>(٣)</sup>. وقد طلبت نظارة الأوقاف بضرورة إبلاغ خديوية مصر الجلييلة بأن ترسل تلك الحنطة لكل سنة بسنتها، أي أن ترسل من بداية السنة وحتى

(١) ضم الأرشيف العثماني مجموعة كبيرة من الوثائق التي تتحدث عن حاجة الحجاز إلى الغلال، والأوامر المرسلة إلى مصر بشكل خاص لتوفير حاجيات جدة والحجاز من الغلال. كما أوردت بعض الوثائق معلومات عن أجور نقل الغلال من جدة إلى مكة المكرمة والطائف. منها: A.MKT.UM.157/90. I.MVL.426/18716

(٢) حنطة الجارية: المخصصات الجارية من الحنطة لأهالي الحرمين الشريفين، التي كانت تجرى على الدوام دون انقطاع. وأطلقت عليها الجارية المصرية؛ لأنها كانت ترد من مصر سنوياً، سواء من الأوقاف الموقوفة للحرمين أو من الخزينة العامة. وكانت تقدر في منتصف القرن الثاني عشر الهجري بعشرين ألف أردب. ولأهمية هذه الغلال في إطار سياسة الدولة تجاه الحرمين أولت اهتماماً خاصاً بميناء السويس؛ حيث أنشأت به الصوامع لتخزين الغلال للحرمين الشريفين بصفة خاصة. شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني. مرجع سابق. ص ٣٦

(٣) والسبب في ذلك - كما لا يخفى - الاستفادة من الإبل التي تنقل الحجاج إلى ميناء جدة؛ للمغادرة؛ حيث ترجع إلى مكة المكرمة بدون أحمال؛ لنقل الحجاج الآخرين إلى جدة مجدداً.

شهر ربيع الأول بالكامل، فتم إبلاغها بذلك على أن يتم الانتهاء من إرسالها خلال المدة المذكورة " (أي خلال ثلاثة أشهر)<sup>(١)</sup>.

وفي السياق ذاته تحدث الباب العالي في مراسلته إلى ولاية الحجاز في (٦ شعبان ١٢٩٠هـ / ٢٩ سبتمبر ١٨٧٣م) بأن "خديوية مصر أفادت أنها مع تسليمها بضرورة إرسال الحنطة المذكورة إلى الأهالي والمجاورين في البلدة المباركة في وقتها، غير أنه بالنظر لكون تحصيل الإنتاج الزراعي لا يتوافق مع الشهور القمرية، بل إنها تحسب بالسنة الشمسية حسب الفصول الثابتة للسنة<sup>(٢)</sup>، فلا يتيسر توفير المحصول الزراعي في الموسم المحدد. ولذلك لا يمكن تطبيق ذلك بصورة دائمة. وفي السنوات التي يتصادف فيها تحصيل الإنتاج لشهري ذي القعدة وذي الحجة، فبالإمكان الانتهاء من إرسال الحنطة خلال عدة أشهر، كما هو مطلوب. وقد ذكرت الخديوية أنها نبهت المسؤولين عن ذلك، وأكدت لهم ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة في إنهاء إرسال الحنطة خلال عدة أشهر"<sup>(٣)</sup>.

#### ٤ - بيع الأراضي الواقعة على سواحل جدة بالمزايدة<sup>(٤)</sup>

فقد ذكر الباب العالي في مراسلته إلى ولاية الحجاز في (٥ صفر ١٢٩١هـ / ٢٣ مارس ١٨٧٤م) "عطفاً على إشعارها الذي صدر الأمر السلطاني بشأنه والمتضمن بيع الأرض الواقعة على سواحل جدة بالمزايدة إلى طلابها،

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.184

(٢) أي أن وقت الحصاد لا تتوافق مع أشهر الحج في تلك الفترة.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.197

(٤) ضم الأرشيف مجموعة من الوثائق الخاصة ببيع الأراضي والصحاري في جدة، كما تحدثت كذلك عن المعروض الذي بعث به الشريف عبد المطلب المتضمن عدم التدخل في شؤون الأراضي التي بحوزته في كل من جدة والطائف ومكة المكرمة.

وهي متصلة بالمكان الذي يتصرف فيه دولة سيادة الشريف عبد المطلب أفندي<sup>(١)</sup>، وأن تلك الأرض قد رست على عمر لطيف أفندي بمبلغ قدره أربعون ألف قروش<sup>(٢)</sup>. ومساحتها ألف وخمسمائة وستون ذراعاً لمربعاً. وأن البديل المقرر لذلك وهو أربعون ألف قروش قد فوض به جناب عبد المطلب أفندي على أن يؤخذ من الرواتب المخصصة لخزينة المالية الجلييلة<sup>(٣)</sup>. وبناءً على الاتصال الذي تم مع جناب المشار إليه، فقد جرى تنظيم السند الرسمي بذلك، على أن يتم إرسال البديل المذكور لنظارة المالية الجلييلة، كما تم إشعارها بها. وطلب الباب العالي من ولاية الحجاز إجراء المعاملة اللازمة بموجب الأصول المتبعة في الحجاز، وإرسالها إلى إستانبول سريعاً<sup>(٤)</sup>.

#### ٥ - طرح نقل البضائع بأجرة مقطوعة

فقد أفادت مراسلة الباب العالي إلى ولاية الحجاز في (١٠ شوال ١٢٨٧هـ/ ١ يناير ١٨٧١م) "عظفاً على خطاب الولاية بخصوص تطبيق سعر

(١) عبد المطلب بن غالب بن مساعد الحسني: (١٢٠٩ - ١٣٠٣هـ/ ١٧٩٤ - ١٨٨٥م) من أمراء مكة المكرمة. ولي إمارتها سنة (١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م)، وعزل عنها بعد خمسة أشهر. فتوجه إلى الشرق ثم إلى الآستانة. فأقام إلى سنة (١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م)، فأعيد إلى إمارة مكة، فاستمر بها إلى سنة (١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م). فوَقعت فتنة بمكة، كان سببها منع بيع الرقيق، فعزل (١٢٧٢هـ)، فقصده الآستانة عام (١٢٨٤هـ/ ١٨٦٨م) ومكث إلى سنة (١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م)، فأعادته الحكومة إلى إمارتها سنة (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م). وفصل عنها بعد أن ولي عليها ثلاث مرات، مجموع مدتها ثماني سنين. الأعلام/خير الدين الزركلي. - ط٧. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠م. ٤/١٥٤. وتوجد عنه وثائق كثيرة في الأرشيف العثماني. مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني/سهيل صابان. - الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م

(٢) قروش: وحدة نقدية أخذها العثمانيون عن الأوربيين. وبدأ ضربه في البلاد العثمانية في عهد السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩ - ١١٠٢هـ/ ١٦٨٧ - ١٦٩١م). وكان من الذهب عيار ٨٣٣، ويزن ستة دراهم. وقطره أربعون مليمتراً، وهذا هو القروش الأحمر أي الذهبي. وإذا استخدم مجرداً عن الوصف قصد به القروش الفضي. ثم بدأت تتناقص عياراً ووزناً حتى أصبحت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني أقل من نصف درهم. للتفصيل انظر:

Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü/Mehmet Zeki Pakalin.-Istanbul: MEB, 1993:2/326-328

(٣) أي الميزانية العامة للدولة العثمانية، التي كان أمرها منوطاً لوزارة المالية.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERİ.No.873.p.230

نقل البضائع التجارية على أحمال العساكر السلطانية وأثقالهم والمهمات الحربية الخاصة بهم<sup>(١)</sup>، بحيث يتم قطع ذلك على الحيوانات والعربات كل ستة أشهر بأجرة مقطوعة. وفي فحواها تبين أن نقل أحمال العساكر وأثقالهم ومهماتهم الحربية قد تم لمدة ستة أشهر الماضية بسعر مائة بارة<sup>(٢)</sup> عن كل ساعة عمل للمكارين. إلا أنه لأجل توفير الأمن فقد أخرج العساكر النظامية والموظفة في موسم الحج إلى عرفات<sup>(٣)</sup>، وبعد الحج إلى الطائف، وكذلك سرية<sup>(٤)</sup> من العساكر الذين تم سوقهم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة؛ لاستقبال موكب الحج الشريف كما هو معتاد في كل سنة. فالإبل التي تم استئجارها لنقل أحمال هذه السرية تتفاوت أسعارها حسب كثرة الحجاج وقلتهم وحسب العدد المتوافر من الإبل، فيعطى السعر المطلوب حسب تلك الظروف بالضرورة. غير أن الغلال التي تم نقلها من خلال طريق رابغ إلى المدينة المنورة، قد أعطي عن كل حمل - يتكون من أردب ونصف - مائة وعشرون قروشاً، وعن كل حمل من ينبع إلى المدينة المنورة مائة وأربعون قروشاً، وعن كل حمل من جدة إلى

(١) المقصود هنا تطبيق التسعيرة الخاصة بنقل البضائع التجارية على الأثقال العسكرية، سواء أكانت مؤناً خاصاً بالعساكر أو عتاداً عسكرياً.

(٢) بارة: الاسم العام للنقد أو الفلوس والدرهم. وهو في الأصل نقد معدني مضروب في عهد السلطان مراد الرابع (١٠٣٢ - ١٠٤٩ هـ / ١٦٢٣ - ١٦٤٠ م) كان أكثر بقليل من خمسة قراريط. وكان القروش الواحد في عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٥٥ هـ / ١٨٠٨ - ١٨٣٩ م) يساوي أربعين بارة. والبارة الواحدة ثلاث آقجات، والآقجة الواحدة ثلاثة بول (أي طابع). المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. مرجع سابق. ص ٥١

(٣) يبدو أن إخراج هؤلاء العساكر إلى عرفات؛ ليكونوا بالقرب من مكة المكرمة. فإذا حدث فيها حادث استطاعوا أن يتدخلوا فيه بشكل سريع. كما يفيد القيد الموجود بعده، وهو أن المقرر الدائم لهؤلاء العساكر هو الطائف، وينزلون إلى عرفات لأمر أمنية بحتة.

(٤) السرية هي ترجمة كلمة "بلوك" التركية التي تعني القسم والجماعة والفئة الوسط. وعدد كل سرية اختلف من وقت لآخر، ومن جماعة لأخرى. وفي بدايات تشكيل جيش قاضي قولو في الدولة العثمانية كان عدد السرية الواحدة مائة شخص. وفي جيش عجمي أوغلان (المجندين الجدد) تكونت السرية من خمسين شخصاً.

Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu. Ibid:1/242

وتناقص العدد فيما بعد؛ حتى أصبحت السرية الواحدة تتكون من إثني عشر نفراً.



مكة المكرمة أربعة وعشرون قروشاً، وعن كل حمل مرسل من مكة المكرمة إلى الطائف سبعة وثلاثون قروشاً، كما أفاد الإشعار. وبناءً على هذا الوضع فقد اتضح أن تطبيق الصورة المذكورة على الوضع الراهن متعذر. ولهذا فيتم الاستمرار في اليمن<sup>(١)</sup> على ما هو قائم عليه، وفي منطقة الحجاز المباركة على التسعيرة المعتادة فيها<sup>(٢)</sup>.

وفي الموضوع ذاته أفاد الباب العالي في خطابه المرسل إلى ولاية الحجاز في (٢٥ شوال ١٢٨٧هـ / ١٦ يناير ١٨٧١م) أنه "بناءً على عدم التصريح الكافي في التعليمات الخاصة بتحريك وسفر العساكر المتقلة في كيفية دفع أجور النقل للإبل الحمالة من المواد النظامية الخاصة بتنظيمات عساكر الضبطية<sup>(٣)</sup>، ونظراً لسياق الإشعار المذكور، فإن لكل خمسة أنفار من العساكر السيارة المتوجهين إلى موقع ما وحسب بعد مسافة المكان الذي ينتقلون إليه، يخصص لخدمتهم جمل واحد، وحسب الغلال التي ينقلونها معهم فلكل أردب ونصف يخصص له جمل واحد، وحسب العتاد العسكري الذي ينقلونه معهم فلكل صندوقين يخصص لهما جمل واحد. وبحسب المسافة التي يتم فيها نقل أمتعتهم ففي توجههم من جدة إلى مكة المكرمة ومنها إلى الطائف، وما يعادلها في المسافة من الأماكن يخصص لكل سرية من السرايا أربعة جمال. ويخصص للمتوجهين من العساكر إلى المدينة المنورة - من أي طريق كان<sup>(٤)</sup> - يخصص لهم أربعة

(١) أي ما يتعلق بنقل المهمات العسكرية والبضائع والغلال في ولاية اليمن، على ما كانت عليه سابقاً من التسعيرة المعتادة.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERİ.No.873.p.98

(٣) عساكر الضبطية: المكلفون بالأمن العام في البلد. وقد تشكلت في الدولة العثمانية في (٣ ربيع الأول ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م). وعلى الرغم من كونهم يقومون بتوفير الأمن داخل البلد، إلا أنهم ارتبطوا بالقيادة العسكرية العامة (في إستانبول)؛ لأنهم كانوا مسلحين.

Osmanli Tarih Deyimleri.Ibid.:3/644

(٤) هنا إشارة إلى وجود عدة طرق بين مكة المكرمة والمدينة المنورة. وبحسب ما ورد في سألنامه الحجاز هي ثلاث طرق: الطريق السلطاني، الطريق الفرعي، وطريق الشرق. سألنامه ولاية

عشر رأساً من جمال السقي لأي الحاملة للمياه]. كما أنه في حال سفر أحد أمراء الجيش أو الضباط مكلفين بالتوجه إلى محل ما، فإنه يخصص لأمير الفوج أربعة جمال، وللمقدم جملان، ويخصص لكل واحد من كتّاب الأفواج والكتائب وحاملي العلم والرواد [جمع رائد] وملازميهم جمل واحد. كما تقرر ذلك. وقد اتضح أن هذا القرار يجب اتخاذه قاعدة متبعة ومرعي الإجراء. وبما أن النظام الوارد في المادة التاسعة والعشرين من نظام تشكيلات عساكر الضبطية وإدارتها، خاص بعساكر الضبطية الذين هم على شاكلة الأفواج والهيئات، فلا يمكن أن يشمل ذلك العساكر السيارة (أي المتقلة). وعلى الرغم من عدم وجود تصريح عن أجرة النقل لأولئك العساكر، فإنه بالنظر لعدم إمكان قياس منطقة الحجاز بأي منطقة أخرى، فيجب أن تتخذ القاعدة المذكورة أساساً في هذا الأمر ومرعي الإجراء. ولهذا تجرى المعاملة الحالية بموجبها"<sup>(١)</sup>.

## ٦ – توفير الغلال لولاية الحجاز<sup>(٢)</sup>

فقد أفادت مراسلة الباب العالي إلى ولاية الحجاز في (٩ شعبان ١٢٨٦هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٦٩م) عطفاً على خطاب الولاية المتضمن "أن الغلال المرسل من البصرة لعام ستة وثمانين ومائتين وألف هجري قد تعرضت للفرق والتلف، فأفاد الباب العالي بأنه بعد التنسيق مع نظارة المالية الجلييلة التي

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERİ.No.873.p.102

(٢) من المعروف أن توفير الغلال للحجاز طيلة العهد العثماني كان يتم من مصر. غير أن ظروفًا قاهرة كانت تحول أحياناً أمام إرسال تلك الغلال من مصر. فكان الباب العالي يرسل أوامره إلى الولايات المجاورة بتوفير الكمية المطلوبة من الغلال وإرسالها على جناح السرعة؛ حتى لا يتعرض الحجاز للخطر. من ذلك على سبيل المثال: أن الغلال التي تم توفيرها من ولاية بغداد قد حملت السفن في البصرة ووصلت إلى جدة (في ٢٨ شعبان ١٢٧٩هـ/ ١٨ فبراير ١٨٦٣م). الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM.256/43 وإشعار ولاية بغداد (في ٢١ رمضان ١٢٨٣هـ/ ٢٧ يناير ١٨٦٧م) بأن ولاية البصرة قد أرسلت الغلال المطلوبة إلى الحجاز واليمن. A.MKT.MHM.373/24 وهناك وثائق أخرى عن تجهيز الغلال من ولايات سوريا وبيروت والموصل وبغداد إلى الحجاز. BEO.33/2459.DH.MKT.1452/42. Y.PRK.UM.14/92

ذكرت أنه بناءً على أن سوق الغلال من ولاية سوريا (بالبر) مكلف للغاية، فقد جرى التنسيق مع خديوية مصر وولاية بغداد، وأنه سوف يتم سد نقص الغلال لولاية الحجاز منهما. وأضاف الباب العالي أنه تم تحميل ثمانمائة ألف أوقية من الغلال من بغداد في السفن وهي في طريقها إلى الحجاز، كما تم استئجار سفن أخرى؛ لتحميل مليون أوقية<sup>(١)</sup> من الغلال. أما من جانب مصر فقد تم إرسال عشرة آلاف أردب<sup>(٢)</sup> من الغلال المطلوبة إلى الحجاز. وبوصول تلك الكميات من الغلال فيجب أن يكون ذلك الضيق قد رفع عن الحجاز بمنه تعالى<sup>(٣)</sup>.

#### ٧ - سد النقص في ميزانية الحجاز<sup>(٤)</sup> وإرسال النقود إليها<sup>(٥)</sup>

فقد ذكر الباب العالي في مراسلته إلى ولاية الحجاز في (١٢ جمادى الآخرة ١٢٩١هـ/ ٢٦ تموز ١٨٧٤م) أنه "بناءً على الخطاب الوارد من دولتكم

(١) الأوقية: زنة قديمة، كانت تساوي ٤٠٠ درهم. والدرهم ٢٠٧ و٣٠ جراماً.

Osmanli Tarih Lugati/Midhat Sertoglu.- Istanbul: Enderun kitabevi, 1986.p.86

(٢) نوع من الموازين التي استخدمت في مصر والحجاز. فالذي في مصر يساوي ١٢٠ أوقية. أما الذي في الحجاز فيتغير بين ١٠٠ و ١٢٠ أوقية. وكان يساوي تسعة أكيال حسب الكيل الإستانبولي القديم. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. مرجع سابق. ص ٢٨

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.76

(٤) ضمت رسالة علمية باللغة التركية (ماجستير: جامعة مرمره: ٢٠٠٤م) معلومات قيمة عن ميزانية الحجاز في فترة ما قبل البحث بقليل، وكيفية إدارتها، والإدارة المالية فيها وتقسيماتها الوظيفية (الدفتردار، المحاسب، كتاب المال والتحرير)، والمخصصات المالية للعاملين فيها وغيرها من الموضوعات. تأسيس أيلة الحجاز: ١٨٤١ - ١٨٦٤م/ أحمد أمين عثمان أوغلو

Hicaz Eyaletinin Tesekkulu (1841-1864)/Ahmed Emin Osmanoglu. Marmara univ.Turkiyat Arastirmalari Ens.2004.p 46-51

(٥) ضم الأرشيف العثماني وثائق كثيرة عن ميزانية الحجاز، والإرساليات المالية إليه، وكيفية تأديتها، ومعلومات موسعة عن مخصصات كل جهة حكومية فيه، إضافة إلى السجلات خاصة بميزانيته في مختلف الحقب التاريخية. منها:

MF.MKT.58/162. Y.A.RES.13/64. Y.PRK.ML.11/22. DH.MKT.1816/67. EV.d.24643, 30032

بشأن سرعة إرسال النقود؛ بسبب تأخر إرسال الرواتب النقدية والعينية إلى خزينة الحجاز، فقد جرى الاتصال بنظارة المالية الجلييلة، التي أفادت في جوابها أنه قد تم إرسال مبلغ مليوني قروش من واردات الرسوم في بيروت وذلك لغاية الخامس عشر من شهر تموز لعام تسعين لومائتين وألف رومي/١٣ جمادى الآخرة ١٢٩١هـ؛ بغية التخفيف على الخزينة المذكورة، كما أن المبلغ المعد من ولاية سوريا البالغ مليون ومائتين وخمسين ألف قروش سوف يتم إرساله إلى خزينة جدة سريعاً؛ بغية سد العجز الموجود في خزينة الحجاز، حيث تم التأكيد على ولاية سوريا بذلك بالبرقية المرسلة إليها في هذا الخصوص. كما تبين من المراسلات المحلية الواردة أن المخصصات العينية أيضاً يجري إرسالها من بغداد بالتدريج<sup>(١)</sup>.

#### ٨ - مخصصات ميزانية المدينة المنورة<sup>(٢)</sup>

ذكر الباب العالي في مراسلته إلى محافظة المدينة المنورة في (١٤ رجب ١٢٩٠هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٧٣م) عطفاً على خطابها المتضمن أنه "بسبب عدم

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.257

(٢) ميزانية المدينة المنورة، أو ميزانية الخزانة النبوية الشريفة أو غيرها من التسميات التي أطلقت في وثائق الأرشيف العثماني على الجهة المنظمة للأمور المالية بالمدينة المنورة، كانت جزءاً من ميزانية الحجاز في بعض حقبة الوجود العثماني بها، ومستقلة في حقبة أخرى، ولا سيما في الفترة الأخيرة من ذلك الوجود بها. وبغض النظر عن التسمية والإجراءات الفعلية العملية التي كان بموجبها يتم تنظيم الشؤون المالية للبلدة الطيبة، فإن الوثائق الكثيرة التي تتناول مختلف أوجه الصرف، والجوانب الإدارية، وكيفية تأدية المخصصات والرواتب إلى أصحابها، وآلاف السجلات التي تضم أسماء الموظفين المرتبطين بهذه الإدارة المالية، جديرة بإعداد مؤلفات أو أطروحات علمية مستقلة فيها. من ذلك على سبيل المثال انظر السجلات الآتية، علماً أن الرقم الذي وضع خط تحته يتناول موازنة المدينة المنورة لعام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م:

EV d. 13611, 14201, 15189, 32299, 32773, 32809, 33253, 33786.

إرسال ولاية الحجاز المرتبات النقدية والعينية الخاصة بخزينة المدينة المنورة في وقتها ، فقد أدى ذلك إلى مشكلة توفير المال فيها ، والتي طلبت فيه توفير تلك المرتبات النقدية والعينية من الولايات المجاورة وإرسالها مع الصرة السلطانية<sup>(١)</sup> ، وتوفير الغلال من حوران وإرسالها إلى المدينة المنورة مباشرة ، دون توسيط ولاية الحجاز في ذلك. وذكر الباب العالي أن تعريض خزينة المدينة المنورة إلى الضائقة على النحو المذكور غير جائز ، وأشار إلى أنه سوف يتم في غضون عدة أيام توفير المبالغ الكافية من المال وإرسالها إلى المدينة المنورة على حساب المرتبات النقدية. وبما أنه تقرر إرسال الغلال المرتبة من بغداد إلى المدينة المنورة عن طريق ميناء ينبع بشكل مباشر ، فقد طلب الباب العالي من محافظ المدينة المنورة تدبير الأمر وإدارة المصلحة من خلال التدابير المحلية المقتضية<sup>(٢)</sup>.

كما تحدث الباب العالي في خطابه الآخر إلى محافظة المدينة المنورة - في التاريخ نفسه - عطفاً على طلبها في "إلغاء ارتباط المدينة المنورة بولاية الحجاز ، وارتباطها بالباب العالي مباشرة؛ حتى لا يؤدي إلى تأخر في المعاملات ومشكلات ، مع ضرورة استكمال أسباب إرسال المرتبات النقدية

(١) الصرة السلطانية: الأموال المرسله من إستانبول إلى أهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة. والاسم مشتق من الصرة أي كيس النقود ، حيث كانت الأموال ترسل في أكياس وحقائب مختومة مع قافلة الحج القادمة من إستانبول كل سنة. فيتم توزيع تلك الأموال على أصحابها بموجب قائمة الأسماء المرفق معها ، بمعرفة القاضي ومسؤول عن الإمارة - إذا كانت في مكة المكرمة - ، ويوضع خط تحت اسم المستلم ، دليلاً على استلامه. ثم تعاد القائمة إلى إستانبول. وإذا كانت هناك أسماء جديدة تضاف إلى القائمة في مكان المتوفين أو المتنازلين عن حصتهم ، فيستلمون حصتهم في السنة الآتية. للتفصيل انظر: صرة أهالي مكة المكرمة/سهيل صابان. - الدارة. -

ع ٣ ، س ٣٤ (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). ص ١١٧ - ١٧٠

(٢) الأرشيف العثماني ، تصنيف AYNIYAT DEFTERI.No.873.p.189

والعينية المرسله من جدة إلى المدينة المنورة في وقتها وزمانها". وقد عدد الباب العالي حجج محافظة المدينة المنورة في فك ذلك الارتباط بولاية الحجاز. واستحسن تلك الإجراءات الأمنية المتخذة من محافظة المدينة المنورة وغير ذلك من الإجراءات الحسنة. إلا أن الباب العالي ذكر "أنه بموجب نظام الولايات لا يمكن إلغاء ذلك الارتباط بالكلية. وأشار الباب العالي على محافظة المدينة المنورة بأنه إذا تطلب الأمر فبالإمكان إجراء الاتصالات المباشرة مع الباب العالي، وهو أمر جائز ومناسب"<sup>(١)</sup>.

وفي السياق ذاته أيضاً ذكر الباب العالي في خطابه المرسل إلى محافظة المدينة المنورة في (٤ شوال ١٢٩١هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٧٤م) أنه "تم الاطلاع على الخطاب المرسل من سعادتكم مع مرافقها من الأوراق، المتضمنة ضرورة إرسال المبالغ الكافية من النقود؛ لتأدية رواتب العساكر النظامية"<sup>(٢)</sup> والضبطية وعساكر العقيل"<sup>(٣)</sup> والمصروفات المستعجلة المتراكمة؛ بسبب خلو الخزينة الديوانية"<sup>(٤)</sup> بالمدينة المنورة. وقد جرى الاتصال مع نظارة

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.189

(٢) العساكر النظامية: أطلق على المكلفين بخدمة التجنيد الممتدة لمدة أربع سنوات إجبارية وستين احتياط بحسب التنظيم الجديد الذي أحدث في عهد السلطان عبد العزيز في الدولة العثمانية.

Osmanli Tarih Lugati.Ibid.p.238

(٣) عساكر العقيل: نوع من المجندين من أهالي المنطقة العاملين في منطقة المدينة المنورة بشكل خاص. كانوا يقومون بتوفير الأمن للمنطقة، والقيام بالحملة على القبائل المعارضة لتنفيذ قرارات الحكومة أو الإخلال بالأمن. كما اتضح ذلك من المراسلات التي جرت بين الباب العالي وولاية الحجاز. للتفصيل انظر: مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز/سهيل صابان. مرجع سابق. ص ٢٨٧ وما بعدها.

(٤) الخزينة الديوانية: يبدو أنها مأخوذة من "العوارض الديوانية". وهي الضرائب التي كانت تؤخذ بشكل عارض لسد النقص الموجود في الخزينة؛ بسبب الحرب، ثم أصبحت من الضرائب الدائمة والثابتة.

Gerileme Donemine Girenken Osmanli Maliyesi/Ahmet Tabakoglu.- Istanbul:

Dergah yay, 1985.p.153

ووجه تسميتها لأنها كانت تؤخذ من القبائل المجاورة للمدينة المنورة، وتجمع في صندوق خاص بها، ثم تصرف على أوجه الصرف المقررة. وقد أفادت وثيقة مدونة في (١٠ محرم ١٢٨١هـ/ ١٥ حزيران ١٨٦٤م) أن الخزينة الديوانية في المدينة المنورة أصبحت فارغة، وأنه للتخفيف من الضائقة المالية الموجودة بها تم إرسال مصروفاتها لمدة ستة أشهر القادمة من خلال شركة أوبهايم، حيث تم تسليمها لخزينة جدة. A.MKT.MHM.303/28

المالية الجلييلة. فأفادت في الجواب الوارد منها أنه على الرغم من توفير مبلغ عشرة ملايين قروش من ولاية سوريا وخمسة ملايين قروش من ولاية بغداد؛ لسد العجز الموجود في ميزانية الحجاز، إلا أنه تم جلب خمسة ملايين قروش مؤخراً. كما أن مبلغ ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف قروش كانت من ورادات رسوم جمارك بيروت، وذلك من مجموع عشرة ملايين قروش التي تم توفيرها من ولايتي أضنه وسوريا. وما عدا تلك المبالغ فإن العمل جار على توفير مبالغ أخرى من أموال الولايات الأخرى. وقد تم إعداد مليون قروش أخيراً من الخزينة الجلييلة [أي خزينة الدولة]، على أساس إرسالها إلى الحجاز]. وبناءً على ذلك فقد تم إرسال مبلغ ثمانية ملايين قروش من النقود المذكورة إلى الحجاز حتى الآن. كما اتضح ذلك نتيجة للاتصالات الجارية. وعلى الرغم من كل ذلك فإن العمل جار من قبل الخزينة على استكمال أسباب توفير المبالغ المتبقية أيضاً، وسرعة إرسالها. وبناءً على ما سبق فالمأمول أن يكون ذلك العجز قد خف الآن، حسب الإمكانيات المتوافرة<sup>(١)</sup>.

#### ٩ - ترميمات المدرسة المحمودية وبعض الأوقاف بالمدينة المنورة

فقد أفادت مراسلة الباب العالي إلى ولاية الحجاز في (١٠، ٢٥ ربيع الأول ١٢٨٦هـ / ٢٠ حزيران، ٥ تموز ١٨٦٩م) بأنه "بناءً على مذكرة الحاج يوسف أفندي<sup>(٢)</sup>، المتضمنة كيفية القيام بإجراء الترميمات اللازمة للمدرسة

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERİ.No.873.p.291

(٢) يوسف أفندي: عمل مدرساً في المدرسة المحمودية بالمدينة المنورة. ورفع راتبه من خمسمائة قروش إلى سبعمائة وخمسين قروشاً، بحسب ما ورد في الخطاب الموجه من الباب العالي إلى ولاية الحجاز ومدير الحرم الشريف بالمدينة المنورة في (٢٣ صفر ١٢٩٠هـ / ٢٢ إبريل ١٨٧٣م). كما أفادت الوثيقة التي هي في الأصل خطاب من المترجم له إلى الباب العالي في (٥ جمادى الأولى ١٢٨١هـ / ٦ أكتوبر ١٨٦٤م) طلبه في ترميم المنزل الخاص بالمدرس في هذه المدرسة؛ نظراً لانتقال بعض غرفها إلى يد الغير، وكون الغرف الأخرى تعرضت للهدم، وأنها بحاجة إلى ترميم. الأرشيف العثماني، تصنيف :

A.MKT.MHM. 314/2, 329/46, 335/67, 338/92, 378/48, 386/90-7

AYNİYAT DEFT.no.873.sy.38, 64, 65, 68, 70, 150

المحمودية<sup>(١)</sup> في المدينة المنورة والمنزل المشروط [أي الموقوف] عليها فيها، وأنه بناءً على ضرورة ترميم تلك المدرسة والمنزل المذكور على أحسن صورة، فإن المبالغ المالية المحددة لعملية الترميم إن كانت غير كافية، فالمرجو الإبلاغ بالمبلغ المطلوب (الزائد عن المقرر)، وضرورة إنهاء الترميمات في أقصر وقت وعلى أحسن صورة<sup>(٢)</sup>.

وفي السياق ذاته أرسل الباب العالي مراسلة إلى مشيخة الحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة في (٢٢ صفر ١٢٩١هـ/ ٩ إبريل ١٨٧٤م)، ذكر فيها أنه "على الرغم من صدور الموافقة السلطانية على القيام بترميم الوقف الذي بناه عبد الغفور أفندي - من شيوخ الطريقة النقشبندية<sup>(٣)</sup> - والذي أشرف على الخراب، فإنه لم يشرع في ترميم التكية والمنزل الخاص بالمشيخة؛ لبعض الأسباب، وأنه بناءً على الكشف الذي أجري عليهما تبين أن ترميمهما يكلف مبلغ حملين<sup>(٤)</sup> وثمانية آلاف وثمانمائة قروش، وذكر الباب العالي

(١) وردت في الأرشيف العثماني أولى الإشارات إلى هذه المدرسة التي بناها السلطان محمود الأول (١١٤٣ - ١١٦٨هـ/ ١٧٣٠ - ١٧٥٤م) في (٢٩ شوال ١٢١١هـ/ ٢٧ إبريل ١٧٩٧م). وقد تضمنت وثائق الأرشيف معلومات كثيرة عن هذه المدرسة ومكبتها والعاملين فيها. للتفصيل في ذلك انظر: نصوص عثمانية عن الأوضاع الثقافية في الحجاز: الأوقاف - المكتبات - المدارس/ سهيل صابان. - الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م. (مختلف الصفحات).

والأرشيف العثماني، تصنيف C.MF.138/6864

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.64, 65

(٣) كان للدولة العثمانية اهتمام بشيوخ الطرق الصوفية التي كانت لبعضها زوايا في مكة المكرمة والمدينة المنورة. ومنها الطريقة النقشبندية، كما تبين من عدد من الوثائق، سواء الواردة في الدفتر رقم ٨٧٣ أو في غيرها من الدفاتر أو في الوثائق المصنفة تحت مختلف تصنيفات الأرشيف العثماني، ولا سيما تصنيف جودت وتصنيف الأوقاف. ومن تلك الوثائق ما يتعلق بالمخصصات العينية والمخصصات النقدية، وترميم المنازل الخاصة بها. ووظيفة شيخ الزاوية تكمن في الإشراف عليها، والدعوة إلى مبادئها، والاجتماع بمريديها. ومعظم الوثائق التي تتناول هذه الفترة إنما تتحدث عن الشيخ محمد أمين المدني، وهو من شيوخ الطريقة النقشبندية ومجاوري المدينة المنورة؛ حيث تتحدث عن تخصيص الحنطة له، وتخصيص بعض الراتب له من ميزانية جدة. الأرشيف العثماني، تصنيف

A.MKT.UM.141/17, 353/12, 354/27, 391/100. A.MKT.NZD.94/79, 101/92, 281/97, 427/18

(٤) الحمل الواحد يساوي مائة ألف آفجه. وقد عُد نصف هذا المبلغ كيساً. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. مرجع سابق. ص ٢٣٠



خطاباً لمشيخة الحرم النبوي: وقد طلبتم في المحضر المرسل من محله أي المدينة المنورة والأوراق الملحقة به منح الإذن في القيام بالترميم. حيث جرى الاتصال في هذا الشأن مع نظارة المالية الجلييلة التي أفادت في خطابها الجوابي أن الأمر السلطاني الصادر في عام سبعة وسبعين لومائتين وألف هجرياً بأن يصرف لترميم زاوية المرحوم بإذن الله تعالى مبلغ مائة وستة وستين ألفاً وخمسة وأربعين قروشاً من صندوق الأبنية العالي<sup>(١)</sup>، وأنه جرى إبلاغ محله من مقام النظارة بذلك. غير أنه بسبب الخطاب الوارد من مقام سعادتكم مشتركاً مع مديرية الحرم الشريف المتضمن عدم إمكانية صرف المبلغ المذكور من صندوق الأبنية العالية، فقد طلبتم إرسال هذا المبلغ مع أمانة الصرة. إلا أن الوضع الراهن للخزينة لا يساعد على إرسال هذا المبلغ، فتم إبلاغ ولاية الحجاز في عام واحد وثمانين بتعليق موضوع ترميم الزاوية المذكورة إلى الوقت المناسب. وذكر الباب العالي أنه في المحضر الوارد أخيراً أشير فيه إلى أن ضرورة القيام بترميم الزاوية المذكورة والمنزل الخاص بالمشيخة، وأن ذلك يكلف مبلغ مائتين وثمانية آلاف قروش حسب الكشف الجديد. غير أنه لم توجد أية معلومات عن ذلك الترميم في الخزينة الجلييلة. ومع ذلك فإن المبالغ المخصصة لمصروفات المباني الخارجة عن موازنة<sup>(٢)</sup> عام تسعين لومائتين وألف رومي غير مساعدة للقيام بإجراء الترميمات المذكورة<sup>(٣)</sup>.

(١) الأبنية العالية: أي المباني الحكومية وما في حكمها من المساجد والمدارس والأوقاف في مكة المكرمة والمدينة المنورة. والصفة المضافة إلى الأبنية هنا من باب تقديس المكان (مكة المكرمة والمدينة المنورة) وكان أمين البناء في كل منهما المسؤول الحكومي في الإشراف على كافة تلك مباني الحكومة أو ما في حكمها في مكة المكرمة والمدينة المنورة. وكان بناء مبان جديدة أو ترميم مبان قديمة لا يتم إلا بعد إعداد أمين البناء للكشف الأولي عن تكاليف البناء وإرساله إلى إستانبول. وقد وردت مجموعة من وثائق الأرشيف العثماني، التي تشير إلى مهامه. منها على سبيل المثال:

A.DVN.104/38. A.DVN.MHM.24/44. A.MKT.MHM.8/23. A.MKT.NZD.12/50, 130/45.

A.MKT.UM.321/26. C.EV. 457/23135, 131/6517. C.MF.37/1832. HAT.20/929,

(٢) أي تلك المباني التي لم تدرج تكاليفها في الموازنة العامة للدولة في تلك السنة. حيث لا بد من

إدراجها في الميزانية للقيام بإجراء الترميمات المطلوبة.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.233.

## ١٠ - ترميم الحجرة النبوية الشريفة

وذكر الباب العالي في مراسلته إلى ولاية الحجاز ومحافظة المدينة المنورة ومديرتي مكة المكرمة والمدينة المنورة في (١٢ شوال ١٢٩١هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٧٤م) أنه "بناءً على ما اتضح من خطاب سعادتكم بأنه تم الشروع فيما احتاج إلى الترميم من الرخام المضاف إلى ملحق جدار الحجرة النبوية المطهرة وفرش أرضيته، فقد أبلغت إمارة مكة المكرمة الجليلة العالية في الخطاب الذي بعثته باتخاذ اللازم إزاء ذلك. وقد اتضح أن البدء بأعمال الترميم المذكورة قبل الحصول على الإذن، كان بسبب اقتراب موسم الحج، على أساس إنجاز العمل وإكماله حتى ذلك الموسم. لكن الأمر لم يكن يحتاج إلى العجلة<sup>(١)</sup>. ولذلك فإن الأحجار التي أخرجت من أماكنها المباركة، تعاد إليها؛ للقيام فيما بعد بإجراء الترميمات المذكورة بعد الحصول على الإذن السلطاني. وأنه بناءً على ما ذكره العلماء الكرام<sup>(٢)</sup> وسائر الأشخاص بضرورة القيام بالترميمات المذكورة بسرعة، قد جرى الشروع فيها، وبقيت تأدية التكاليف. كما ورد ذلك في الخطاب الجوابي.

(١) لأن عدم صدور موافقة السلطان على الترميمات المذكورة، مدعاة لعدم تأدية التكاليف، إضافة إلى أن السرعة تنافي إتيان العمل. ومن هنا فلا بد من اتباع الخطوات المتبعة في مثل ذلك. وهي إجراء الكشف على الموقع، وإبلاغ الباب العالي بالمصروفات التي تكلف عملية الترميم، ومن ثم الحصول على الموافقة السلطانية، وإرسال الأمر إلى وزارة المالية لاعتماد المبلغ المقرر وإرساله إلى المدينة المنورة.

(٢) المتبع في إجراء الكشف على المباني سواء في مكة المكرمة أو المدينة المنورة أو غيرها من المدن تشكيل لجنة برئاسة أمين المباني الحكومية، تضم في العادة مسؤولين من الحكومة والأهالي. ومن هؤلاء الأهالي بعض العلماء ذوي المكانة في البلد، وبعض أهل الاختصاص ممن لديهم الخبرة في أعمال البناء والترميم.

وبناءً على أن ذلك كان متوافقاً مع المصلحة العامة حسب الإشعار المذكور، ولذلك وإلى حين اكتمال العمل فالمرجو من سعادتكم تنظيم دفتر المصروفات الخاصة بالترميمات المذكور وإرسالها، كما أفيد بذلك من جانب الإمارة الجليّة أيضاً. والمرجو منكم إذا كانت هناك ترميمات أخرى، ليست مستعجلة، الشروع فيها حسب الأصول والقواعد المتبعة في ذلك، ومراعاة ذلك في المستقبل<sup>(١)</sup>.

### ١١ - المبالغ المالية المطلوبة لترميم القشلة العسكرية بالعنبرية

فقد ذكر الباب العالي في خطابه المرسل إلى ولاية الحجاز في (١٩ صفر ١٢٩٠هـ/ ١٧ إبريل ١٨٧٣م) أنه "بناءً على أن القشلة<sup>(٢)</sup> العسكرية الواقعة في باب العنبرية بالمدينة المنورة قد أشرفت على الخراب، ونظراً للأمر السلطاني القاضي بالكشف عليها والقيام بترميمها، وإرسال مبلغ ألف كيسه؛ للقيام بذلك، فقد أضيف المبلغ المذكور إلى ميزانية الحجاز لعام تسعين ومائتين وألف هجري، ولذلك فيتم البدء بالعمل على الفور". وأشار الباب العالي إلى "ضرورة الاهتمام بمتانة القشلة ورصانتها من حيث البناء والترميم، وعلى ألا تتجاوز عمليات الترميم المبلغ المصرح به في الكشف الذي جرى عليها، وإرسال دفتر المصروفات بعد الانتهاء من العمل"<sup>(٣)</sup>.

### ١٢ - الرواتب المخصصة لبعض الوظائف في الحجاز

فقد أورد الباب العالي معلومات عن بعض رواتب الوظائف الكبيرة في الحجاز عطفاً على خطاب متصرفية جدة؛ حيث ذكر في مراسلته إلى ولاية الحجاز في (٢ جمادى الآخرة ١٢٩٠هـ/ ٢٨ تموز ١٨٧٣م) أنه "بناءً على

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERİ.No.873.p.289

(٢) القشلة والقشلاق: المعسكر الشتوي، نسبة إلى قشّ التي تعني الشتاء. وقد أطلقت فيما بعد على ثكنات الجيش كافة. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي/محمد أحمد دهمان.-

بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م. ص ١٢٤

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERİ.No.873.p.148

الإشعار الوارد من متصرفية جدة المملّية<sup>(١)</sup>، التي طلبت تعيين قائم مقام مكة المكرمة رضا بك مديراً للحرم النبوي الشريف<sup>(٢)</sup>، بعد عزل مديره سعادة عزت أفندي، وضم الراتب المخصص لهذه الوظيفة البالغ ثلاثة آلاف وخمسمائة قروش إلى راتب رضا بك، إضافة إلى الراتب الذي يتسلمه من وظيفته، وتحويل المتبقي من راتب وظيفته إلى الخزينة الجليلة، فقد جرت مقتضيات هذا التعيين الذي صدرت الموافقة السلطانية عليه. وأفاد الباب العالي في خطابه إلى أنه جرى مؤخراً تعيين أحمد بك - روزنامجه<sup>(٣)</sup> الحرم النبوي الشريف - مديراً للحرم النبوي بالراتب الذي أعطي لرضا بك من باب الضم<sup>٤</sup> والبالغ ثلاثة آلاف وخمسمائة قروش، ويعين في محل أحمد بك أي

(١) على الرغم من الاهتمام الذي أولاه العثمانيون لمدينة جدة، فإن تسميتها الإدارية لم تكن موحدة طيلة الفترة العثمانية. بل كانت تسمى أحياناً آيالة جدة، وأضيف إليها فيما بعد آيالة جدة والحبشة، وسميت فيما بعد ولاية جدة، ثم أطلقت عليها متصرفية جدة. وكان مع كل تسمية لها يتغير فيها وضعها الإداري. كما وضحه الإشعار المرسل من الباب العالي إلى متصرفية جدة في (٢٢ المحرم ١٢٨٩هـ/ ١ إبريل ١٨٧٢م)، حيث ذكر أنه "بناءً على تحويل ولاية جدة إلى متصرفية وتشكيل هذه المتصرفية، صدرت موافقة جناب السلطان على أن يعين لإدارة الحسابات فيها سليمان صدقي، براتب وقدره سبعة آلاف وخمسمائة قروش"، وقد أفادت هذه الوثيقة أن تشكيل متصرفية جدة كان قد أدى إلى إلغاء ولاية الحجاز، التي كان انتقال موظفيها بوظائفهم إلى متصرفية جدة كان اسماً، حيث حلت المتصرفية محل الولاية. وقد اتضح من وثيقة أخرى، وهي الإشعار الذي بعث به الباب العالي إلى جدة (في ١٨ رجب ١٢٨٩هـ/ ٢١ سبتمبر ١٨٧٢م) أن تحويل ولاية جدة إلى متصرفية كان مبنياً على تسيير الشؤون الإدارية في بعض المناطق التابعة لها، ولا سيما محافظة المدينة المنورة، التي ألحق بها جبل شمر والقصيم. فوجد أن التحويل المذكور لم يأت بالثمرة المرجوة، فصدر قرار جديد في هذا التاريخ بتحويل متصرفية جدة إلى ولاية جدة، وأن تلحق بها محافظة المدينة المنورة. وعين على ولاية جدة محمد رشيد باشا. الأرشيف العثماني، تصنيف.

AYNIYAT DEFTERI.No 871.sy.204, 225

(٢) ويوجد دفتر حسابات (الواردات والمصروفات) للحرم المكي الشريف في عهد رضا بك في الأرشيف العثماني، تصنيف EV.d. 34158

(٣) روزنامجه: أي متولي الحسابات اليومية. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. مرجع سابق. ص ١٢٨

(٤) تبين من مجموعة من الوثائق العثمانية أن التعيين في وظيفة ما لموظف على رأس وظيفته، كان يتم بضم راتب الوظيفة الجديدة إلى راتبه القديم؛ بحيث يتسلم راتبين تقريباً.

روزنامجه المدينة المنورة توفيق أفندي - مميز<sup>(١)</sup> الحرمين الشريفين بقلم (سكرايرية) الجهات بالأوقاف السلطاني بالراتب المخصص لهذه الوظيفة. وبهذا فقد أبقى رضا بك في وظيفته السابقة قائم مقاماً لمكة المكرمة<sup>٢</sup> بالراتب المخصص لهذه الوظيفة البالغ أربعة آلاف وسبعمائة وخمسين قروشاً. وبناءً على ذلك فقد قطع عنه الراتب الذي ضم إلى راتبه البالغ ثلاثة آلاف وخمسمائة قروش، كما فصلت المديرية من وظيفته. وفي الوقت الذي كان يلزم إبلاغ النظارة المشار إليها بذلك، فقد تبين من التدقيق الأخير أن هذا الإجراء الأخير لم تبلغ به النظارة الجليلة، كما لم يتم إعطاء معلومات لولايتكم الجليلة بذلك. واتضح من ذلك أن رضا بك كان يتسلم الراتبين المذكورين من الوظيفتين حتى الآن. وبما أن هذا يضر بالخزينة الجليلة، فإن مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة قروش يعود لأحمد بك المذكور من تاريخ تعيينه في وظيفته الجديدة. ولذلك يقطع المبلغ من راتب رضا بك ويحول إلى أحمد بك بعده مديراً للحرم النبوي الشريف من التاريخ المذكور. وهذا الأمر متوافق مع المصلحة العامة. وقد تم إبلاغ الخزينة الجليلة بذلك"<sup>(٣)</sup>.

### ١٣ - رفع مخصصات شريف مكة وأئمة الحرم والخطباء والأهالي

فقد ذكر الباب العالي في مراسلته إلى إمارة مكة المكرمة في (١٣ شعبان ١٢٨٩هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٧٢م) "عظفاً على خطابها المتضمن رفع المخصصات المالية التي ترسل سنوياً إلى شريف مكة المكرمة وأئمتها

(١) المميز: مصحح الكتابات الصادرة من كتاب الديوان. Osmanli Tarih Lugati. Ibid. 43.

ومميز الحرمين المسؤول عن المعاملات الخاصة بالحرمين الشريفين ومتابعتهما لدى الباب العالي.

(٢) وقد أفادت وثيقة مدونة في (٩ جمادى الآخرة ١٢٩٠هـ/ ٤ أغسطس ١٨٧٣م) بعزل رضا بك من لا

قائم مقامية جدة، والذي كان قائممقاماً لمكة المكرمة قبل ذلك. الأرشيف العثماني، تصنيف

.A.MKT.MHM.460/47

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.175

وخطبائها، والأهالي والمجاورين فيها، وتقسيمهم إلى ثلاث فئات، بأنه تلقى ذلك بالتعظيم، وأن أهالي مكة المكرمة يلقون الرعاية والاهتمام الكبيرين من جناب السلطان، غير أن صرف المبالغ المذكورة المقترحة في معروض الإمارة الجلييلة بإضافة اثنين وتسعين ألف قروش سنوياً على المخصصات، غير ممكن في الوقت الراهن؛ بسبب عدم توافرها في الخزينة. وأشار الباب العالي إلى أنه يعتذر الآن عن الاستجابة لطلب سيادة الشريف إلى أن تحين الفرصة ويعاد النظر فيه مستقبلاً، إلى حين يتحسن وضع الخزينة<sup>(١)</sup>.

وفي السياق ذاته أرسل الباب العالي خطاباً إلى والي الحجاز في (٢٨ صفر ١٢٩١هـ/ ١٥ إبريل ١٨٧٤م) عطفاً على طلبه في رفع راتبه؛ لأنه لا يصل إلى المستوى المطلوب. وذكر الباب العالي بأنه "بعد الاتصال مع نظارة المالية الجلييلة، تبين أنه بدءاً من اليوم السابع عشر من شهر رجب (من عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م) قد خصص لوالي الحجاز راتب بمبلغ ثمانية وثلاثين ألفاً وخمسمائة وعشرين قروشاً. وأنه بناءً على إشعاره بدفع مخصصات الترقية<sup>(٢)</sup>، فقد صدر الأمر السلطاني بصرف النظر عن دفع تلك المخصصات، وصرف مبلغ أربعين ألف قروش مصروف الطريق<sup>(٣)</sup>، بدلاً عن تلك المخصصات. وبناءً على ذلك فقد جرى تنفيذ الأمر، وأرسل المبلغ إلى دولته". وذكر الباب العالي مخاطباً الوالي: "أما ما أشرت إليه بإدراجه في الموازنة فإن موازنة سنة اثنين وتسعين ومائتين وألف هجري لم يدرج بعد.

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERİ.No.873.p.123

(٢) هذه المخصصات هي غير الراتب. والترقية بمعنى الزيادة. وهذا يدل على أن المخصصات التي كانت تخصص لمثل هؤلاء الولاة وغيرهم من الموظفين الكبار كانت تزداد مع قدم الوظيفة.

(٣) مصروف الطريق: هو المبلغ المالي الذي يتم دفعه من الحكومة للموظف المتوجه إلى مقر عمله.

وبناءً على أن ميزانية مصروفات ولاية الحجاز قد وضع بموجب موازنة عام تسعة وثمانين لومائتين وألف رومي، فإن وضع مواد أخرى وتخصيص أو تجديد رواتب عليها من خارج الميزانية يتنافى مع الأصول المتبعة بموجب الأمر السلطاني، كما أن صرف المبالغ من خارج الخزينة ممنوع منعاً باتاً، ولذلك فإن جواب النظارة المشار إليها صحيح، ووفق عليه. وبناءً عليه لم يمكن استجابة طلب دولتكم بالضرورة<sup>(١)</sup>.

#### ١٤ - منقصات عساكر الضبطية في ولاية الحجاز

ذكر الباب العالي في خطابه المرسل إلى ولاية الحجاز في (١٨ جمادى الأولى ١٢٩٠هـ/ ١٤ تموز ١٨٧٣م) أن "تشكيل عساكر الضبطية في ولاية الحجاز قد تم قبل ثلاثة وعشرين شهراً، أي في (صفر من عام ١٢٨٨هـ/ إبريل ١٨٧١م). وأنه تم دفع رواتبهم مع بدلات الملابس لمدة ثلاثة عشر شهراً. وأنه لم يتم - حتى حينه - دفع رواتبهم لمدة عشرة أشهر مع عدم دفع بدلات الملابس أيضاً. وذكر الباب العالي عطفًا على خطاب الولاية بأنه كان يتم دفع الأرز الهندي إليهم حتى قبل إلغاء "متصرفية الحجاز". وأنهم كانوا يبيعونه بأقل من سعره فكان يبقى في أيديهم نصف الراتب<sup>(٢)</sup>. وهذا أدى إلى وقوعهم في حالة معيشية مزرية وفقير مدقع. كما أدى كذلك بمن أكملوا منهم خدمته العسكرية في عدم التمكن من التوجه إلى بلادهم؛ بسبب الفقر. وبعد ما تبين للباب العالي بأن العساكر المذكورين قد أجمعت حقوقهم، فقد استفسرت عن السبب الذي أدى إلى دفع الأرز إليهم

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERİ.No.873.p.234

(٢) اتضح أن العساكر كانوا يستلمون الأرز بدلاً من الراتب. وكانوا يبيعونه. وبما أنهم كانوا يبيعونه - حسب القيد الوارد في المتن - بأقل من سعره الرائج - فقد كانوا يخسرون نصف راتبهم.

بدلاً من الرواتب والبدايات؟ وما هو الفرق بين ثمن الرز ورواتبهم؟ وأشار إلى أنه تم الاستفسار عن ذلك من نظارة الضبطية، مستكراً عليها بأنه في الوقت الذي يجب فيه توفير إعاشة هؤلاء وتوفير راحتهم، فإن وقوع معاملة مخالفة لذلك غير جائز. وذكر الباب العالي أن السبب في ذلك هو الضائقة المالية الشديدة الحاصلة هناك؛ بسبب الظروف الطبيعية للمنطقة، كما هو أمر بدهي ومعروف. غير أنه بناءً على الأوامر السلطانية التي تقضي بضرورة توفير مخصصات الحجاز في وقتها وزمانها بحسب الإمكانيات المتوافرة، واتخاذ التدابير القوية في ذلك، إلا أنه وبحسب الروايات الموثوقة فإن السبب الذي أدى إلى رفع الشكوى في هذا الأمر، هو بعض التصرفات السيئة فيما يتعلق بالرز الهندي في زمن المتصرف السابق، وفي الوقت الذي كان يجب فيه القضاء على تلك التصرفات، فقد اتضح أن موظفي الحسابات قد اتخذوا تلك التصرفات ديدنهم في العمل، على عكس المطلوب. وبما أن إخراج هذا الأمر إلى الظاهر من خلال التحقيقات التي تجرى، من أهم وألزم الأمور، فقد طلب الباب العالي من ولاية الحجاز القيام عن طريق مجلس الإدارة بإجراء التحقيق اللازم في الموضوع سريعاً، وإبلاغه بحقيقة الوضع من خلال محضر، فإذا تبين وجود اختلاسات في الموضوع، فيجب معرفة من الذي قام بها؟ وكيف تمت؟ وما هي الأضرار التي وقعت من جراء تلك الاختلاسات؟ وطلب الباب العالي من ولاية الحجاز توضيح كل تلك الاستفسارات<sup>(١)</sup>.

### ١٥ - إرسال الأموال الخاصة بأهالي الحرمين

فقد أفادت المراسلة الواردة من الباب العالي إلى إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز ومديرية الحرم الشريف في (٢٢ شعبان ١٢٨٤هـ / ١٨ ديسمبر

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف 167-168.p.873.AYNIYAT DEFTERI.



١٨٦٧م) "بإرسال خمس عشرة قطعة، من الشهادات<sup>(١)</sup> المعتاد إرسالها إلى الأشراف الكرام في كل سنة المحسوبة لعام خمسة وثمانين ومائتين وألف هجري (١٨٦٨م)<sup>(٢)</sup>، مع أمانة الصرة. وكذلك إرسال مائة وأربع قطع من الشهادات الخاصة بالسادة والأهالي المجاورين الكرام لأيالة<sup>(٣)</sup> ولاية الحجاز"<sup>(٤)</sup>. وتلك الشهادات هي الأموال المخصصة للمذكورين والتي يتم إرسالها إليهم كل سنة<sup>(٥)</sup>.

كما أفادت المراسلة الواردة في التاريخ ذاته لمشيخة الحرم النبوي الشريف في المدينة المنورة ومديرها بإرسال ستين قطعة من الشهادات المذكورة الخاصة بالأشراف والأهالي والمجاورين في المدينة المنورة مع أمانة الصرة المذكورة. وقد طلب الباب العالي في المراسلات المذكورة، تسليم تلك الشهادات لأصحابها بعد تنظيم دفتر بذلك، دال على استلامهم إيها، وإرساله إلى إستانبول<sup>(٦)</sup>.

(١) الشهادات هي الأموال المخصصة لكل صاحب حق من أصحاب تلك المخصصات. كما ورد ذلك بشكل صريح في عجز الوثيقة.

(٢) والحقيقة أن إرسال تلك المخصصات قبل حلول أجلها، أي إرسال مخصصات عام خمسة وثمانين في عام أربعة وثمانين قد ردل على اهتمام العثمانيين بأهالي الحجاز - سواء أكانوا أشرافاً أم أهالي - اهتماماً كبيراً، نابعا من حبهم لهم، والتفاني في خدمتهم.

(٣) على الرغم من إلغاء مسمى الأيالة في تلك الفترة، إلا أن العديد الوثائق كانت تستخدم أحيانا لهذه التسمية.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.26, 27

(٥) والحقيقة أن هذا الدفتر قد ضم مجموعة من المراسلات التي تبين كيفية إرسال شهادات (المكرمة) الخاصة بالأشراف والأهالي الكرام في مكة المكرمة، ومثل ذلك في المدينة المنورة. وهذه عادة سنوية متبعة في الدولة العثمانية. وقد وردت المراسلات الخاصة بذلك في الصفحات ٥٤، و١٢٦، و٢٠٢، و٢٨١ في الترقيم الأصلي للدفتر، وهذا دل على أن الباب العالي كان يرسل تلك الأموال في الوقت المحدد من كل سنة وهو شهر شعبان. غير أنه تبين أن الشهادات الخاصة بسنوات ١٢٨٣، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨هـ - ضمن الفترة التي تناولها الدفتر - لم تظهر فيه. وبما أن الباب العالي مهتم بإرسال تلك الشهادات في وقتها من كل سنة، فقد وجب البحث عن ذلك في مصدر آخر، دال على إرسال تلك الشهادات إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة. فلما بحثت عن ذلك في الدفتر رقم ٨٧١ من دفاتر العينيات الذي سبق نشره (انظر: مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز)، وجدت أن السنوات الأربع الناقصة في هذا الدفتر مدرجة في الدفتر رقم ٨٧١ المذكور. وهذا دليل واضح على أن الباب العالي كان يدون مراسلاته إلى ولاية الحجاز للفترة المذكورة في دفترين اثنين، لا في دفتر واحد بتسلسل تاريخي.

(٦) وتلك الدفاتر التي أعدت في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، هي التي شكلت في بعض تصنيفات الأرشيف العثماني (دفاتر الصرة، وبعض دفاتر المالية) سجلات كثيرة، ومكنت الباحثين من الاطلاع عليها، ودراسة أوضاع أهالي الحجاز من خلالها الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYATDEFTERI.No.873.p27

## ١٦ - أوقاف محمد عارف أفندي آل كوتاهيا لمكة المكرمة والمدينة المنورة<sup>(١)</sup>

فقد ذكر الباب العالي في خطابه المرسل إلى ولاية الحجاز في (١٣ شعبان ١٢٩٠هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٧٣م) أنه "بناءً على وقف المرحوم محمد عارف أفندي آل كوتاهيا - من صدور العظام، المشروط توليتها من أمانة الفتوى (أي المشيخة الإسلامية) والمخصص باسم غلة النقود الوقفية للمنازل التي يطلق عليها رباط في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ بغية توزيعها على المجاورات المقيمت في الرباطين المذكورين، فإن مبلغ ألفي قروش لكل منهما (أي الوقفين المذكورين) والمخصص في كل سنة إرساله، فقد تم إرسال مخصص هذه السنة وهو أربعة آلاف قروش مع أمانة الصرة السلطانية، وذلك من فئة المائة [قروش] الذهبي. ولذلك فقد طلب الباب العالي من ولاية الحجاز تقسيمها بموجب السنوات الماضية فيما بينهم، وإرسال أوراق الاستلام. وأشارت إلى أنه بالنظر لكون تدوين تلك الأوراق الخاصة بالاستلام وتقديم الحكومة المساعدة اللازمة في ذلك أمراً ضرورياً، بناءً على شرط الواقف، فقد طلب التقييد بذلك، وإرسال الإعلام الشرعي المبين لتوزيع المبلغ المذكور، مع المحضر الخاص به"<sup>(٢)</sup>.

(١) الأموال الني أوقفها محمد عارف أفندي آل كوتاهيا - رحمه الله تعالى - على أهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة كانت ترسل كل سنة في وقتها. وقد أفادت المراسلات بأنها ترسل في شهر شعبان تحديداً. كما تبين ذلك من دفتر العيديات رقم ٨٧١ الذي أورد المعلومات الخاصة بإرسال تلك المخصصات في حينها. حيث أورد ما يخص سنوات: ١٢٨٦هـ، و ١٢٨٧هـ، و ١٢٨٨هـ، و ١٢٨٩هـ. وأورد الدفتر رقم ٨٧٣ ما يخص سنة ١٢٩٠هـ، و ١٢٩١هـ. وأورد الدفتر رقم ٨٧٥ ما يخص سنة ١٢٩٤هـ. وبناءً على ذلك فإن كل تلك الدفاتر تكمل بعضها الأخرى، على الرغم من وجود نقص في إيراد المعلومات عن إرسالية الوقف لسنوات: ١٢٨٣هـ و ١٢٨٤هـ، و ١٢٨٥هـ، و ١٢٩٢هـ، و ١٢٩٣هـ. وهي السنوات التي ضمتها تلك الدفاتر. فلعل الدفاتر الأخرى تبين المعلومات الناقصة الخاصة بالسنوات المذكورة وما قبلها وما بعدها انظر: مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز. مرجع سابق. ص ١٨٨، ٢٢٧، ٢٨٥، ٣٢٥؛ مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الفترة ١٢٩١ - ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٤ - ١٨٧٨م/ سهيل صابان. - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م. ص ١٥٢؛

AYNIYAT DEFTERI.No.873.p.276

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.201

## ١٧ - تعويض الأهالي على أموالهم المنهوبة

فقد أورد الباب العالي في مراسلته إلى شيخ الحرم النبوي الشريف في (٢٠ شعبان ١٢٨٩هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٧٢م) "مخصصات الشيخ سعد بن جزا<sup>(١)</sup> وجماعته في منطقة المدينة المنورة. حيث ذكر أنها بلغت في تلك الفترة - سواء مخصصاته من خزانة الدولة العثمانية أو من شونة<sup>(٢)</sup> المدينة المنورة - ألف وسبعمائة وكذا أردب حنطة، ومائتين وتسعين وكذا أردب شعير، ومعلوم المقدار فول وأرز هندي، وله من خزانة الديوانية خمسة وسبعون ألف قروش رواتب سنوية. وإضافة إلى تلك المخصصات فله أيضاً من كيلر<sup>(٣)</sup> الحج الشريف سبعون وكذا أردب حنطة، وأكثر من ثلاثين أردباً من الشعير، ومائة وتسعين وكذا أردباً من الفول، وواحد وسبعون ألفاً وستمئة واثنين وعشرين قروشاً رواتب نقدية، يتم دفعها إليهم. وذكر الباب العالي أنه على الرغم من تلك المخصصات فقد قام بعض الأفراد من جماعة الشيخ سعد بسلب الأهالي في المزارع الكائنة بمنطقة سيدنا حمزة، وبلغت تلك الأموال المنهوبة اثنين وثلاثين ألف قروش. وقرر الباب العالي دفع قيمة تلك الأموال المنهوبة من الأهالي من مخصصات الشيخ سعد وجماعته. وأفاد بأنه على الرغم من تلك المخصصات فإن قيام أفراد من أتباعه بنهب الأموال

(١) سعد بن جزا: شيخ مشايخ عشيرة الأحامدة في قبيلة حرب، كما تفيد بذلك الوثائق العثمانية. توفي سنة (١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م). وكانت له مخصصات مالية وعينية من الدولة العثمانية. وتوجد وثائق كثيرة في الأرشيف العثماني عنه وعن ابنه حذيفة، ومخصصاتهما المالية من الدولة. مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني. مرجع سابق. ص ٦٥

(٢) الشونة: مخزن الغلة. ترتيب القاموس المحيط/ الطاهر أحمد الزاوي. - ط ٢. - القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م: ٧٧٩/٢ (مادة: ش و ن). وهي المكان الذي تحفظ فيه الغلال التي ترد إلى الحجاز، ويتم توزيعها على الأهالي. وكان في كل من ينبع البحر وجدة والطائف ورايح ومكة المكرمة شونة. تأسيس أيلة الحجاز. مرجع سابق. ص ١١٨ - ١١٩

(٣) كيلر: المخزن الخاص بحفظ المؤن والتموين في المنزل، ومستودع المواد الغذائية.

Buyuk Turkce Sozluk/D.Mehmet Dogan.-17.baski.-Istanbul: Pinar yay.2005.p.766

وأطلق كذلك على المؤن والتموينات المرافقة لقافلة الحج؛ لتوفير المواد الغذائية أثناء توجه الحجاج بالقافلة إلى الحجاز.

والإضرار بالغير غير جائز، وأنهم إذا استمروا في ذلك فسوف يتم قطع المخصصات عنهم"<sup>(١)</sup>. كما أشارت الوثيقة إلى تخصيص بعض من مخصصات الشيخ سعد من مبالغ مالية وعينية من الحنطة، لبعض مشايخ قبيلة سعادين<sup>(٢)</sup> عبد الله حزين<sup>(٣)</sup> والشيخ بداح<sup>(٤)</sup>.

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.125

(٢) السعادين، من ولد محمد من بني سالم من قبيلة حرب. مخصصات بعض شيوخ القبائل في منطقة المدينة المنورة في وثيقة عثمانية/سهيل صابان. - **مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة** - ع ١٣ (ربيع الثاني - جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ/يوليو - أغسطس ٢٠٠٥م). ص ٢٢١ - ٢٤٠

(٣) عبد الله أبو حزين: من الشيوخ المعبرين في قبيلة سعادين من حرب في منطقة المدينة المنورة. وكانت له جهود ملموسة في توفير الأمن وكذلك في حسن ختام مسألة جبل أحد، كما أفاد بذلك الخطاب الموجه لشيخ الحرم النبوي الشريف في (١٦ رجب ١٢٨٩هـ/١٨ سبتمبر ١٨٧٢م). وبناءً على ذلك فقد خصص له مائتان وخمسون قروشاً راتباً شهرياً مع أردبين من الحنطة.

الأرشيف العثماني، تصنيف AYNİYAT DEFTERI.No.873.p.122

(٤) بداح: من الشيوخ المعبرين في قبيلة سعادين في حرب بمنطقة المدينة المنورة. كانت له جهود ملموسة في توفير الأمن وفي حسن ختام مسألة جبل أحد، حسب ما أفاد به الخطاب الموجه من الباب العالي إلى شيخ الحرم النبوي في (١٦ رجب ١٢٨٩هـ/١٨ سبتمبر ١٨٧٢م). وقد خصصت له الحكومة راتباً بمبلغ ٢٥٠ قروشاً مع أردبين من الحنطة. الأرشيف العثماني، تصنيف :

AYNIYA DEFTERI.No.873.p.122

### الغاية

اتضح فيما سبق أن دفتر العينيات رقم ٨٧٣ قد اشتمل على العديد من الموضوعات المالية والاقتصادية الخاصة بولاية الحجاز والأهالي والموظفين العاملين في بعض القطاعات الحكومية، ضمن الكثير من الموضوعات المتنوعة التي تناولها الدفتر، والذي يعكس نماذج من مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الفترة التي تناولها ذلك السجل. كما يعكس في الوقت ذاته جانباً من سياسة الدولة العثمانية في الحجاز.

ولئن شمل الدفتر تلك الفترة المذكورة فإن الدفاتر الأخرى التي يضمها الأرشيف العثماني - سواء أكانت قبل التاريخ المذكور أم بعده - ، تكمل تلك المراسلات، وتقدم معلومات أولية عن الحياة الثقافية والسياسية والصحية والاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الحجاز المباركة.

والموضوعات المالية المتنوعة التي شملها هذا السجل تحمل في طياتها أموراً مهمة، كل موضوع منها جدير بإجراء دراسة مستقلة عليه مع مقارنتها بالأبعاد السياسية والاقتصادية العامة لسياسة الدولة في فترة البحث، ونظرتها إلى الحجاز بصفة خاصة. كما تبين في الوقت ذاته مدى تأثير قانون الولايات الذي ركز على مركزية الحكم في الدولة العثمانية على الأوضاع العامة في الحجاز، ومواءمة ذلك القانون للأوضاع السائدة في البلد، ومدى الاستجابة لتطبيق ذلك في النطاق المحلي.

## مراجع البحث الوثائق

A.AMD.15/89.  
A.DVN.104/38.  
A.DVN.MHM.24/44  
AMKT.MHM. 8/23, 202/102, 256/43, 303/28, 314/2, 329/46, 335/67,  
338/92, 347/60, 373/24, 378/48, 386/90-7, 460/47  
AMKT.MVL.22/23, 112/95.  
A.MKT.NZD. 12/50, 94/79, 101/92, 130/45, 256/23, 281/97, 299/22,  
351/68, 427/18  
A.MKT.UM. 141/17, 157/90, 292/58, 321/26, 353/12, 354/27, 391/100  
AYNIYAT DEFTERI.No.871, 873  
BEO.33/2459  
C.EV. 457/23135, 131/6517  
C.MF. 37/1832, 138/6864  
DH.I.UM.E-4/17  
DH.MKT. 1452/42, 1815/87, 1816/67  
DH.MUI.18/2-32, 61-2/24  
EV.d. 13611, 14201, 15189, 24643, 30032, 32299, 32773, 32809,  
33253, 33786, 34158  
HAT.20/929  
HR.HMS.ISO.159/37, 159/42, 159/43, 159/44, 164/21  
HR.MKT.236/66, 248/51.  
HR.TO.203/21, 203/32, 203/63, 388/23, 450/4  
I.DH.44002, 44142, 44583, 44794, 44930  
I.MEC.VALA 9047  
I.MES.MUH. 2433, 64/3015  
I.MVL. 412/17961, 425/18661, 426/18716, 491/22219  
I.SD. 2163/10,  
MF.MKT.58/162.  
MVL. 233/2,  
Y.A.RES.13/64  
Y.PRK.ML.11/22  
Y.PRK.UM. 14/92, 29/2

### الكتب والمقالات العربية

- الأعلام/خير الدين الزركلي. - ط٧. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠م
- تجزئة اليمن: النزاع البريطاني العثماني في جنوب اليمن: ١٧٨٢ - ١٨٧٣م (١٢٨٩ - ١٢٩٠هـ)/عبد الرحمن بن راشد الشمالان. - الرياض: الجمعية التاريخية السعودية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- بعض المسائل المالية للجزيرة العربية من خلال وثائق عثمانية/سهيل صابان. - مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. - س١٠، ع١ (المحرم - جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ/مارس - أغسطس ٢٠٠٤م). ص ٢٥٣ - ٢٦٨
- سالنامه ولاية الحجاز. مكة المكرمة: مطبعة الولاية: ع١، (١٣٠١هـ)، ع٣ (١٣٠٥هـ).
- شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني في ضوء الوثائق التركية العثمانية/محمد عبد اللطيف هريدي. - القاهرة: دار الزهراء، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م،
- صرة أهالي مكة المكرمة/سهيل صابان. - الدارة. - ع٣، س٣٤ (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). ص ١١٧ - ١٧٠
- مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشفة العثمانية/سهيل صابان. - الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م
- مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز/سهيل صابان. - جدة: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٣.
- مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الفترة ١٢٩١ - ١٢٩٥هـ/١٨٧٤ - ١٨٧٨م/سهيل صابان. - مكة المكرمة: جامعة أم

القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،  
١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي/محمد أحمد دهمان.-  
بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية/سهيل صابان.-  
الرياض مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- نصوص عثمانية عن الأوضاع الثقافية في الحجاز: الأوقاف - المكتبات  
- المدارس/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة،  
١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

### الكتب التركية

- Buyuk Turkce Sozluk/D.Mehmet Dogan.-17.baski.-Istanbul: Pinar yay.2005.
- Gerileme Donemine Girerken Osmanli Maliyesi/Ahmet Tabakoglu.- Istanbul: Dergah yay, 1985.
- Hicaz Eyaletinin Tesekkulu (1841-1864)/Ahmed Emin Osmanoglu. Marmara unv.Turkiyat Arastirmalari Ens.2004.
- Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu/Mehmet Zeki Pakalin.-Istanbul: MEB, 1993
- Osmanli Tarih Lugati/Midhat Sertoglu.- Istanbul: Enderun kitabevi, 1986
- Vilayet Nizamnamesinin Basra'da Tatbiki Meselesi (1864-1876)/Maced Mohammed Binzouba.- Istandbul: Ist.Unv. (Yukse Lisans tezi), 2009.



## صور الوثائق الخاصة

بالأوضاع المالية في سجل العينيات رقم ٨٧٣

[illegible]

[illegible]

۸۷ نومرو تاریخ	<p>             جی۔ دربارہ حیدر              مکرملہ جی دربارہ وظیفہ عین تقییری متبانیہ علیہ صوفیہ مولانا رضی علی ارضی              صوفیہ و نقادہ و شایہ عطفہ و اعانہ اعلیٰ حق مددہ نواز تحاریر اجرا و مردار مال              جوڑی حق اھم بن وادارہ و کار جوڑی تختہ انداز نق اور بار اور بار              جی۔ دربارہ حیدر و نقادہ و شایہ تقییری حیدر              برکتہ صاحبہ و جی و ذی الامتلا حیدر کشتہ بار بار سہ قدر نوبت حقہ شہانہ شایہ حیدر              برکتہ ضلالت و تغیر و لغت شیبہ حیدر و دربارہ حقہ شریفہ و دربارہ کراہی              اولی صلاہ صاحبہ حیدر شایہ حیدر علی اجاسی نواز علی بی بیہ منتظر اولیہ اولیہ              دافعہ بہرہ و حق اعلیٰ حقہ و دربارہ شایہ حیدر انداز اولیہ اولیہ              محمد بنہ اولیہ حیدر زلفہ صاحبہ شایہ حیدر انداز اولیہ اولیہ              پنج طرح حقہ جی۔ دربارہ              سہ نومبر اھلا کرامتہ صوفیہ ابنہ عالمہ صوفیہ اولیہ حقہ مکلفہ شایہ حیدر              تحقیق سستی و ردیم عرضی رضا ارباب نواز و ظلمہ و مالہ و شایہ حیدر اجرا و شایہ حیدر              حقہ حقہ شادی و شایہ حیدر              جی۔ دربارہ حیدر              جی۔ دربارہ حیدر           </p>	جراب خانہ سی
-------------------	--	--------------



[illegible]

[illegible]

مکہ مکرمہ احادیث جلیلہ سے عجائبات عالمیہ و معجزات و لدیہ جلیلہ سے

کجه سه بيل عرفانه هيج مساحيه طرفه انيله توفيق و لطيفه قوتوننده بر خاصه  
ار دوي کها بونا افزونده و لطيفه اصابته معلوله نيب اولدوغي کي بونه رض انيله  
لطيفه قوتونلرندنه بر رض اتغي ار دوي کها بونه طابور عاملندنه عبد الغفور اوزيه  
اصابه ايلدندنه معلول الينک لاجل الذاک سوره ضمه خانه سه کوندر يديع حکم حکم  
بولنده ميرلوا سادو علم ياشا طرفه اشعار اولوب هيج معلول الينک اوزيه  
عرفانه عودنن طرفه مختلف اجرائيکده اولدوغي درکار الينک سياه  
اشعاره و تحقيقات واقعيه نظر بويونر بهره کن کدر لجه و کي مظهر  
مظهر اولدو عکس هاجه خيلده ضلع سطوحه و نوع کلمه اولدوغي حيله سوله  
روغن تخمير اولدوغي حيلي بيلا ايدوغي مظهر چهاره سله سيمه حقه صوتي مظهر  
اجرائي تبليغاه اولدوغي حقه و لای حفظ عکس ياشا افاده قفسه و مطاله  
مجموعه اولدوغي حيله منع و نوعن مقصديه سله اولدوغي بولن کونيه تبليغ  
چهاره و لایه جليليه بيلا سله سيمه بيلا سله سيمه سله سيمه سله سيمه  
عرفانه جعفر خ اولدوغي و ساط مناسب ايه هيج سيمه سله سيمه سله سيمه  
انيله قوت قوت ايدوغي و ساط مناسب ايه هيج سيمه سله سيمه سله سيمه  
طوف نزلان حال و کون ايقاعه جوانه و ساط مناسب ايه هيج سيمه سله سيمه  
ساط مناسب ايه هيج سيمه سله سيمه سله سيمه سله سيمه سله سيمه  
لازم کلمه افاده و قوت قوت ايه هيج سيمه سله سيمه سله سيمه سله سيمه  
اهل داره حقه سله سيمه سله سيمه سله سيمه سله سيمه سله سيمه

2/6/20



مجاز و لای حلیه

حباب حانه سی

[illegible]

4. *Phacelia*



[illegible]



نومر	تاريخ	جواب خانه
٩٤٤٨	١٤٠٧	<p>سبحان الرحم حضرت بوقه</p> <p>مدرسه خواجه نصير الدين اودوم دبلره هابيت فراسفنده وسائر خرمه فودلته اودوم  اصه اعلا فاعليته كندنده وپوشش فالبفنده محكمه ابلره وكندره مابله مرحمت بولنده و  مدرسه خواجه نصير الدين ملا فطافه ويا خرد كماله سابقه دبلره هابيت فراسفنده استقامه تيرير  حضرت خواجه نصير الدين سقيه سق</p>
٩٤٤٩	١٤٠٧	<p>سبحان الرحم حضرت بوقه</p> <p>مدرسه خواجه نصير الدين اودوم دبلره هابيت فراسفنده وسائر خرمه فودلته اودوم  اصه اعلا فاعليته كندنده وپوشش فالبفنده محكمه ابلره وكندره مابله مرحمت بولنده و  مدرسه خواجه نصير الدين ملا فطافه ويا خرد كماله سابقه دبلره هابيت فراسفنده استقامه تيرير  حضرت خواجه نصير الدين سقيه سق</p>
٩٤٥٠	١٤٠٧	<p>مدرسه خواجه نصير الدين اودوم دبلره هابيت فراسفنده وسائر خرمه فودلته اودوم  اصه اعلا فاعليته كندنده وپوشش فالبفنده محكمه ابلره وكندره مابله مرحمت بولنده و  مدرسه خواجه نصير الدين ملا فطافه ويا خرد كماله سابقه دبلره هابيت فراسفنده استقامه تيرير  حضرت خواجه نصير الدين سقيه سق</p>